مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٠٧**

الجمعة، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد فيشر .... (ألمانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد إيفانوف

أسبانيا .... السيد بلاسيو فاليليرسوندي

أنغولا .... السيد غسبار مارتنز

باكستان .... السيد أكرم

بلغاريا .... السيد تفروف

الجمهورية العربية السورية .... السيد الشرع

شيلي .... السيدة ألفير فلترويلا

الصين .... السيد تانغ جياشن

غينيا .... السيد تراوري

فرنسا .... السيد غالوزو دوفيلبان

الكاميرون .... السيد بلينغا - إبوتو

المكسيك .... السيد دربيس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد سترو

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد باول

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

03-24817 (A)
0324817

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الدوري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بليكس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد البرادعي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أُرحب بوجود الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، بيننا في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومن السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هانز بليكس، المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

السيد بليكس (تكلم بالانكليزية): منذ أن قدمت إلى مجلس الأمن تقريري في ٢٧ كانون الثاني/يناير أتيحت للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش فرصة العمل لمدة أسبوعين على الصعيد العلمي والتحليلي في نيويورك مع إجراء عمليات التفتيش في العراق. وبذلك تكون فترة عمليات التفتيش قد امتدت ١١ أسبوعا. ومنذ ذلك الوقت استمعنا في ٥ شباط/فبراير إلى عرض قدمه إلى المجلس وزير الخارجية الأمريكي والمناقشة التي تلته. وأخيرا أجريت أنا والدكتور البرادعي جولة من المحادثات في بغداد مع شركائنا ونظرائنا ومع نائب الرئيس السيد رمضان في ٨ و ٩ شباط/فبراير.

سأبدأ نقاش اليوم بسرد عن العمل الذي تقوم به اللجنة في العراق. لقد واصلنا تعزيز قدراتنا. فالمكتب الإقليمي في الموصل يعمل بشكل كامل في مقره المؤقت

وخطط المكتب الإقليمي في البصرة يجري تطويرها. وطائراتنا من طراز هيركليز ل – ١٠٠ تواصل رحلاتها بين بغداد ولارنكا. والطائرات المروحية تعمل بكامل طاقتها. وبحل المشاكل التي أثارها العراق لنقل المرافقين إلى المناطق المحظور فيها الطيران ، فإن قدرتنا على التحرك في هذه المناطق قد تحسنت . ونتوقع أن يزداد استخدام الطائرات المروحية. وعدد المرافقين العراقيين كان يصل إلى نسبة وصلت في أقصاها إلى خمسة مراقبين لكل مفتش. وخلال المحادثات التي جرت في بغداد في كانون الثاني/يناير وافق الطرف العراقي على الإبقاء على نسبة هي مراقب واحد تقريبا لكل مفتش. لقد تحسنت الحالة.

ومنذ أن وصلنا إلى العراق أجرينا أكثر من ٤٠٠ عملية تفتيش غطت أكثر من ٣٠٠ موقع. وكل عمليات التفتيش تم القيام بها دون إخطار مسبق، ومنحنا فرص الوصول فورا. ولم نر في أي حال من الأحوال أي دليل يثبت أن العراق كان يعرف مسبقا بأن المفتشين قادمون.

وجرت عمليات التفتيش في العراق في مواقع صناعية، ومستودعات الذخائر، ومراكز البحث، والجامعات، والمواقع الرئاسية، والمختبرات المتحركة، والمنازل الخاصة، ومنشآت إنتاج القذائف، والمعسكرات والمواقع الزراعية. وكل المواقع التي جرى تفتيشها قبل عام ١٩٩٨ جرت إعادة تحديد المقاييس المرجعية لها من جديد. وتضمن ذلك تحديد المهام ومحتويات كل مبنى، قديما كان أم حديثا، في كل موقع. وتضمن ذلك أيضا التحقق من المعدات الموضوع عليها علامات، ووضع الأختام والعلامات، وأخذ العينات، وإجراء المناقشات مع العاملين في الموقع بالنسبة للأنشطة المضطلع بها في الماضي والحاضر. وفي مواقع معينة استخدمنا الرادار المخترق للأرض للنظر في أية هياكل تحت الأرض أو أية معدات مدفونة.

وبعد عمليات التفتيش التي قمنا بها حتى الآن، حصلنا على معرفة عن الصورة العلمية والصناعية لوضع العراق حاليا، بالإضافة إلى قدرته في مجال الصواريخ. ولكننا لا نعرف كل زاوية وكل كهف. إن عمليات التفتيش فعالة لسد الثغرة في المعرفة، التي ظهرت أثناء غياب عمليات التفتيش بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

أكثر من ٢٠٠ عينة كيميائية وأكثر من ١٠٠ عينة بيولوجية تم جمعها من مختلف المواقع. وثلاثة أرباع هذه العينات تم التدقيق فيها باستخدام قدراتنا التحليلية في مختبراتنا في مركز بغداد. والنتائج التي توصلنا إليها حتى الآن كانت تتفق مع الإعلانات العراقية.

ولقد بدأنا عملية تدمير ٥٠ لترا من غاز الخردل كان العراق قد أعلن عنها، والتي كانت قد وضعت تحت ختم لجنة التفتيش في موقع المثنى. وثلث هذه الكمية دمر حتى الآن. والكمية المختبرية لثايوديغليكول، أحد سلائف غاز الخردل، التي وجدناها في موقع آخر، تم تدميرها أيضا.

إن عدد الموظفين الكامل في العراق تجاوز ٢٥٠ موظفا ينتمون إلى ٦٠ بلدا. ويتضمن ذلك ١٠٠ مفتش تابع للجنة الرصد والتحقق والتفتيش و ١٥ مفتشا تابعا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، و ٥٠ من طاقم الطائرات و ٦٥ موظف دعم.

في البيان الذي استكملت به المعلومات أمام المجلس في ٢٧ كانون الثاني/يناير، قلت إننا رأينا، من تجربتنا، أن العراق قرر من حيث المبدأ تقديم التعاون في مجال الإجراءات، وفي المقام الأهم، إمكانية الوصول بسرعة إلى جميع المواقع، ومساعدة لجنة الرصد والتحقق والتفتيش في إنشاء هياكلها الأساسية الضرورية. وهذا الانطباع يبقى قائما، ونلاحظ أن فرص الوصول إلى المواقع تمت حتى الآن

دون مشاكل، بما في ذلك، المواقع التي لم يعلن عنها والمواقع التي لم تفتش من قبل، فضلا عن المواقع الرئاسية والمنازل الخاصة.

وفي آخر بيان أدليت به استكمالا للمعلومات قلت إن اتخاذ قرار بتقديم التعاون في المجال المضموني لا غنى عنه حتى نستطيع أن نبلغ ختام مهمة نزع السلاح، من خلال التفتيش، وأن نضع نظام الرصد على مسار ثابت. وهذا التعاون، كما قلت، يتطلب أكثر من فتح الأبواب. فهذا التعاون، بحسب كلمات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، يتطلب جهودا من قبل العراق نشيطة وفعالة وفورية ودون شروط لحل مسائل نزع السلاح القائمة، إما بتقديم ما بقي من المواد والبرامج المحظورة لتصفيتها، أو بتقديم الدليل المقنع على أنها صفيت.

وفي الحالة الراهنة يتوقع من العراق أن يكون تواقا إلى الامتثال. وحينما كنا في بغداد التقينا بوفد من حكومة جنوب أفريقيا. وقد حضر ذلك الوفد إلى بغداد ليشرح كيف اكتسبت جنوب أفريقيا ثقة العالم بتفكيك برنامجها للتسلح النووي بتعاونها بكل حماس، طيلة سنتين، مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد علمت الآن أن العراق قبل عرضا من جنوب أفريقيا بإرسال فريق من الخبراء لإجراء مزيد من المحادثات.

نتساءل يا ترى ما هي كميات أسلحة الدمار الشامل التي بقيت لدى العراق وماذا بقي من برامج أسلحته المحظورة؟ إن لجنة الرصد والتحقق والتفتيش لم تجد حتى الآن أية أسلحة، ويقتصر الأمر على عدد صغير من الذخائر الكيميائية الفارغة التي كان حريا بالعراق أن يعلن عنها ويدمرها. ومسألة أخرى - مسألة ذات أهمية كبيرة - هي أن العديد من الأسلحة والمواد المحظورة لا يعرف مصيرها. وعلى سبيل المثال، ثمة وثيقة قدمها العراق توحي لنا بأن ١٠٠٠ طن من العوامل الكيميائية كانت مجهولة المصير. ولا يجوز للمرء أن يخلص إلى أنها موجودة. لكن تلك الإمكانية لا يمكن استبعادها أيضا. فإذا كانت موجودة فيجب تقديمها لتدميرها. وإن لم تكن موجودة يجب تقديم دليل موثوق به على ذلك.

إننا ندرك تماما أن العديد من منظمات الاستخبارات الحكومية مقتنعة وهي تؤكد بأن الأسلحة والمواد والبرامج المحظورة ما زالت موجودة. وقد قدم وزير خارجية الولايات المتحدة مواد تدعم هذه النتيجة. إن الحكومات لديها مصادر معلومات متعددة قد لا تكون متوفرة للمفتشين. والمفتشون، بدورهم، لا يمكنهم أن يعتمدوا في تقاريرهم إلا على الأدلة التي يمكنهم شخصيا أن يفحصوها ويقدموها علنا. فمن دون الأدلة لا يمكن بناء الثقة.

وفي إحاطاتي الإعلامية السابقة، لاحظت أن هناك قضايا كبيرة معلقة تتعلق بالمضمون وردت في وثيقتين من وثائق مجلس الأمن من أوائل عام ١٩٩٩ وينبغي أن تكون معروفة جيدا للعراق. وقد أشرت، على سبيل المثال، إلى قضيتي الجمرة الخبيثة، وعامل الأعصاب ”في إكس“ وقلت ”يتعين على العراق أن يعالج هذه القضايا بجدية بدلا من النظر إليها بلا مبالاة“ (الصفحة السادسة من الوثيقة S/PV.4692). وعلى الرغم من أن البيان الذي قدمه العراق بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر كبير الحجم إلا أنه ضيع فرصة تقديم المواد والأدلة الجديدة التي كنا نحتاج إليها للرد على الأسئلة التي كانت مفتوحة. وقد تكون هذه هي أهم المشاكل التي نواجهها. وعلى الرغم من أنه بإمكاني تفهم أنه قد لا يكون من السهل على العراق في جميع الحالات أن يقدم الأدلة التي نحتاج إليها إلا أنه ليس من مهمة المفتشين أن يجدوها. ويجب على العراق أن يتصدى لهذه المهمة بأمانة ويتفادى تهميش هذه القضايا.

وفي تقريري المرحلي إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، أشرت إلى القذائف من طرازيّ الصمود ٢ والفتح، وغرف السبك التي أعيد بناؤها، وبناء منصة اختبار محركات القذائف، واستيراد محركات قذائف، وكلها أشياء أعلن عنها العراق إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وقد ذكرت أن القذائف من طرازي الصمود ٢ والفتح يمكن جدا أن تمثل للوهلة الأولى حالات لنظم أسلحة محظورة، حيث أنه تم اختبارها لمدى يتجاوز الحد الأقصى البالغ ١٥٠ كيلومترا الذي حدده مجلس الأمن. وذكرت أيضا أنه طلب من العراق وقف اختبارات إطلاق هذه القذائف إلى أن تنتهي اللجنة من الاستعراض التكنولوجي.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، اجتمع خبراء القذائف في اللجنة لمدة يومين مع خبراء من عدد من الدول الأعضاء لمناقشة هذه البنود. وأجمع الخبراء على أنه، استنادا إلى البيانات التي قدمها العراق، يمكن لنموذجي قذيفة الصمود ٢ تجاوز مدى ١٥٠ كيلومترا. ولذلك فنظام القذائف هذا محظور على العراق عملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وبخطة الرصد التي تم اعتمادها بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١).

أما فيما يتعلق بالفتح، فقد وجد الخبراء أنه كانت هناك حاجة إلى توضيح بيانات القذائف التي قدمها العراق قبل أن نتمكن من تقييم قدرة نظام الصواريخ هذا على العمل.

أما بالنسبة لغرف السبك، فإنني ألاحظ ما يلي: أمرت الأنسكوم بعملية تدمير لغرف السبك وأشرفت عليها وكان ذلك مقصودا لاستخدامه لإنتاج نظام قذائف البدر ٢٠٠٠. وأعلن العراق أنه أعاد بناء غرف السبك هذه وأكد الخبراء أن غرف السبك المعاد إنشاؤها كانت قادرة على إنتاج محركات لقذائف قادرة على الوصول إلى مدى يتجاوز ١٥٠ كلم. وبالتالي، لا تزال غرف السبك هذه محظورة.

كما درس الخبراء البيانات المتعلقة بمنصات تجريب محركات القذائف والتي توشك على الانتهاء وقيموا أنها قادرة على تجريب محركات للقذائف تتجاوز قوة دفعها محرك SA-2. وحتى الآن، لم تكن منصة الإطلاق هذه مرتبطة بأي أنشطة محظورة.

وفيما يتعلق بمسألة محركات القذائف من طراز SA-2 380 والتي تم استيرادها خارج إطار آلية الاستيراد والتصدير في انتهاك لأحكام المادة ٢٤ من القرار ٦٨٧(١٩٩١)، تم إبلاغ مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بأن العراق كان خلال فترة إحاطة رسمية قد أبلغ أن هذه المحركات كانت ستستخدم في نظام قذائف الصمود ٢ والذي أصبح الآن محظورا. وأي محركات أعيد تعديلها لنظام القذائف هذا يجب أن تكون محظورة.

وأعتزم إبلاغ حكومة العراق بهذه الاستنتاجات.

وفي الاجتماع الذي عقد في بغداد يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير، تناول الجانب العراقي بعض جوانب مسائل نزع السلاح المعلقة وقدم لنا عددا من الوثائق التي تتعلق بالجمرة الخبيثة ومواد النمو وغاز الأعصاب VX بالإضافة إلى إنتاج القذائف. ودرس الخبراء الذين حضروا من جانبنا الأوراق مساء ٨ شباط/فبراير والتقوا بالخبراء العراقيين صباح ٩ شباط/فبراير للحصول على مزيد من التفاصيل. وبالرغم من عدم تقديم أدلة جديدة في الأوراق و لم تغلق من خلالها أو من خلال مناقشات الخبراء أي مسائل معلقة، فإن تقديم هذه الأوراق يمكن أن يكون مؤشرا على موقف إيجابي للتركيز على المسائل المعلقة.

واقترح الجانب العراقي أنه يمكن تناول مشكلة التحقق من كميات الجمرة الخبيثة واثنين من سلائف غاز VX، والتي أعلن عن تدميرها من جانب واحد، عبر أساليب تحليلية وفنية. وبالرغم من أن خبراءنا لا يزالون

يقيمون هذه الاقتراحات، إلا أهم لا يرجون أن يتمكنوا من تقييم المواد التي تم دفنها في الأرض قبل أعوام. ولا يزال هناك على ما يبدو حاجة إلى أدلة وثائقية أو إلى شهادات الموظفين الذين تناولوا هذه البنود.

وعلى الرغم من هذه الخلفية، فقد وردت رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير من إدارة الرقابة الوطنية العراقية قد تكون ذات أهمية. فهي تقدم قائمة بأسماء ٨٣ مشتركا في ''عملية التدمير الوحيدة الطرف في الميدان الكيميائي التي جرت في صيف عام ١٩٩١''. ونظرا لأن عدم توفر أدلة كافية على عملية التدمير تلك كان ولا يزال سببا هاما لاعتبار كميات المواد الكيميائية ''مجهولة المصير''، فإن تقديم قائمة الأشخاص الذين يمكن مقابلتهم حول تلك الأعمال قد يكون مفيدا على ما يبدو ويتعلق بالتعاون بشأن الجوهر. وأنا على ثقة بأن الجانب العراقي سيقدم لنا قائمة مماثلة بأسماء الأشخاص الذي شاركوا في عملية التدمير من جانب واحد للمواد المحظورة الأخرى، وخاصة في الميدان البيولوجي.

كما أبلغنا الجانب العراقي بأن اللجنة التي عينت في أعقاب عثورنا على ١٢ رأسا حربيا كيميائيا فارغا، قد تم توسيع ولايتها للنظر في أي مواد محظورة لا تزال موجودة. وقد رحبنا بذلك.

وقد علمنا بأن هناك لجنة ثانية عينت للبحث في جميع أنحاء العراق عن جميع الوثائق المتعلقة بالتخلص من جميع المواد والبرامج المحظورة. ويرأس هذه اللجنة وزير النفط السابق اللواء عامر رشيد، وتتمتع بسلطات واسعة للبحث في الصناعة والإدارة وحتى في المنازل الخاصة.

ويمكن أن تكون هاتان اللجنتان أداة مفيدة للوصول إلى المواد المحظورة التي يتعين تدميرها وإثبات تدميرها بأدلة وثائقية. ومن الواضح أهما بحاجة إلى العمل بسرعة وفعالية لإقناعنا وإقناع العالم بأن ذلك يمثل جهدا جديا.

ونوقشت مسألة المقابلات على انفراد خلال اجتماعنا في بغداد. وأكّد الجانب العراقي التزامه الذي قطعه في ٢٠ كانون الثاني/يناير بتشجيع الأشخاص الذين يُطلب إليهم إجراء هذه المقابلات على انفراد سواء داخل العراق أو خارجه على قبولها. ولقد أجرينا حتى الآن مقابلات في بغداد فقط. ورفض عدد من الأشخاص أن يلتقوا بنا ما لم يكن هناك حاضرا معهم أحد المسؤولين أو يُسمح لهم بتسجيل المقابلة. ووافق على هذه المقابلات قبل مباحثاتنا في بغداد يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ثلاثة أشخاص كانوا قد رفضوا سابقا إجراءها بناء على شروط لجنة الرصد والتحقق والتفتيش. وأثبتت هذه المقابلات فائدها. ولم تتم بعد ذلك الموافقة على مقابلات أخرى بناء على شروطنا. وآمل أن يتغير ذلك. ونشعر بأن المقابلات التي تجري دون وجود طرف ثالث ودون تسجيل من شأها أن توفر أكبر قدر من المصداقية.

وفي اجتماع عقد مؤخرا في بغداد، كما حدث في عدة مناسبات سابقة، حثثت أنا وزميلي الدكتور البرادعي الجانب العراقي على سن تشريعات لتنفيذ حظر الأمم المتحدة الخاص بأسلحة الدمار الشامل. وفي رسالة وصلت منذ يومين فقط، أُبلغنا بأن هذه العملية كانت تسير على قدم وساق، وصباح اليوم وصلتنا رسالة بأن الجمعية الوطنية العراقية أصدرت تشريعا يتضمن حظرا لإنتاج الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية واستيرادها، ولم تتح لنا الفرصة لدراسة تفاصيل هذا النص.

أود أن أتقدم ببعض الملاحظات حول الدور الذي تؤديه المعلومات الاستخباراتية بالنسبة لعمليات التفتيش في العراق.

يتطلب نظام للتفتيش ذو مصداقية من العراق أن يتعاون بشأن ''العملية''، بإتاحة سبل الوصول الفوري للمفتشين إلى جميع الأماكن، وبشأن المضمون، بتقديم إعلانات كاملة تدعمها المعلومات والمواد ذات الصلة. بيد أنه بالنظر إلى مجتمع العراق المغلق اليوم وتاريخ عمليات التفتيش هناك، يلزم الاستعانة بمصادر الإعلام الأخرى مثل المنشقين ووكالات الاستخبارات الحكومية للمساعدة في عملية التفتيش.

وأتذكر الآن كيف أن عدة عمليات للتفتيش كانت تستند إلى معلومات تلقيناها من إحدى الحكومات في عام ١٩٩١ ساعدت على الكشف عن أجزاء هامة من برنامج الأسلحة النووية. وأدركنا أن المنظمة الدولية المأذون لها بالاضطلاع بعمليات تفتيش في أي مكان على أرض الواقع يمكن أن تحسن استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من حكومات لها أعين في السماء وآذان في الأثير وفرص وصول إلى المنشقين، وأعين وآذان على سوق المواد ذات الصلة بالأسلحة. وفهمنا أن المعلومات الموجودة لدى دوائر الحكومات الاستخباراتية يمكن أن تستخدم استخداما فعالا في الجهد الدولي المبذول للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل. وما زال هذا صحيحا، وتجربتنا الطويلة في هذا المضمار تشير إلى ذلك.

والمنظمات الدولية بحاجة إلى تحليل هذه المعلومات بشكل نقدي، وتستفيد منها خاصة حين تأتي من أكثر من مصدر واحد. ويتعين على وكالات الاستخبارات من جانبها أن تحمي مصادرها وطرق تجميعها. ويجب أن يعرف من يقدمون هذه المعلومات أنها ستبقى سرية تماماً وأنه لن يعلم بها سوى قلة قليلة من الناس. وقد توصلت لجنة الرصد والتحقق والتفتيش إلى تكوين علاقات عمل طيبة مع وكالات الاستخبارات، وتتزايد كمية المعلومات المقدمة تدريجيا. بيد أن علينا أن ندرك أن ثمة حدودا وأن عمليات سوء التفسير قد تحدث.

وقد كانت معلومات الاستخبارات مفيدة للجنة. وفي إحدى الحالات قادتنا إلى منزل خاص وجدنا فيه وثائق تتعلق بتخصيب اليورانيوم بالليزر. وفي حالات أخرى، أدت بنا المعلومات الاستخباراتية إلى مواقع لم نعثر فيها على أصناف محظورة. بيد أنه حتى في هذه الحالات، كان تفتيش هذه المواقع مفيدا في إثبات عدم وجود هذه الأصناف، وإثبات وجود أصناف أخرى في بعض الحالات، هي الذخائر التقليدية. وأظهر ذلك أن الأسلحة التقليدية يجري نقلها من موقع لآخر في أرجاء البلد، وأن التحركات لا ترتبط بالضرورة بأسلحة الدمار الشامل.

وتوحي المعلومات الاستخباراتية المقدمة من وزير خارجية الولايات المتحدة بأن العراق كان مستعدا للتفتيش بتنظيف المواقع وإزالة الأدلة على وجود برامج أسلحة محظورة. وأود التعليق على حالة واحدة، نحن على علم بها، وهي الشاحنات التي كشف عنها المحللون باعتبارها مزيلات للتلوث الكيميائي بأحد مستودعات الذخيرة. وكان هذا من المواقع المعلنة، وهو بالتأكيد أحد المواقع التي كان العراقيون يتوقعون زيارتنا لها للتفتيش. وقد لاحظنا أن الصورتين الملتقطتين بالسواتل للموقع تفصل بينهما عدة أسابيع. والحركة المبلغ عنها للذخائر في الموقع يمكن اعتبارها بسهولة من الأنشطة الروتينية كحركة للذخائر توقعا لإجراء تفتيش وشيك. ولا يبعدنا تحفظنا على هذه النقطة عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية.

أخطرت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش السلطات العراقية بالأمس بعزمها على بدء استخدام طائرات الاستطلاع يو - ٢ في أوائل الأسبوع المقبل في إطار ترتيبات مماثلة للترتيبات التي كانت تتبعها لجنة

الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. كما أننا بسبيل إعداد أساليب استخدام طائرات الميراج الفرنسية اعتبارا من أواخر الأسبوع المقبل إلى جانب الطائرات بلا طيار المقدمة من الحكومة الألمانية. ونحن نرحب بعرض روسيا تقديم طائرات أنتينوف ذات القدرة على الرؤية الليلية، وهو أمر مدرج في برنامجنا لتحسين القدرات التقنية لبعثة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتفق هذه التطورات مع الاقتراحات الواردة في ورقة غير رسمية عممتها فرنسا مؤخرا تقترح فيها مواصلة تعزيز قدرات التفتيش.

ونحن نزمع بحث إمكانيات مسح التحركات الأرضية، وخاصة بالشاحنات. وفي مواجهة تقارير الاستخبارات المستمرة عن وحدات إنتاج الأسلحة البيولوجية المتنقلة، على سبيل المثال، فإن تلك التدابير يمكن أن تزيد كثيرا من فعالية عمليات التفتيش.

ولا تزال لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تواصل تعزيز قدراتها، من حيث عدد الموظفين والموارد التقنية. ولقد توقفت في فيينا مؤخرا في طريقي إلى اجتماع بغداد للقاء ٦٠ خبيرا ممن أكملوا دورتنا التدريبية العامة للمفتشين. وهم ينتمون إلى ٢٢ بلدا، من بينها بلدان عربية.

وكثيرا ما تُسأل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش كم من الوقت تحتاجه لاستكمال مهمتها في العراق. ويعتمد الرد على المهمة التي يحددها المرء – القضاء على أسلحة الدمار الشامل والمواد والبرامج المتصلة بها، والتي تم حظرها عام ١٩٩١ – ألا وهي مهمة نزع السلاح – أم المراقبة الرامية إلى عدم حدوث أية أنشطة جديدة محظورة. وهذه المهمة الثانية، رغم أننا لم نركز عليها، بالغة الأهمية – وليست مثيرة للخلاف. وستتطلب هذه المهمة المراقبة، وهي ''مستمرة''، أي أنها غير محددة الأجل وإلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك.

وعلى العكس من ذلك، فإن مهمة ''نزع السلاح'' التي توخاها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والتقدم المحرز في ''مهام نزع السلاح الهامة المتبقية'' التي توخاها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بالإضافة إلى ''التزامات نزع السلاح''، التي أعطي بموجبها العراق ''آخر فرصة للامتثال'' وفقا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، كان الوفاء بها مطلوبا دائما في فترة زمنية أقصر. ومن المؤسف أن الدرجة العالية من التعاون المطلوبة من العراق لنزع سلاحه عبر التفتيش لم تكن متوفرة عام ١٩٩١. ورغم القضاء على مدى سنوات، تحت إشراف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على كميات كبيرة من الأسلحة، والمواد المتعلقة بالأسلحة، والمنشآت، بقيت تلك المهمة منقوصة، حين تم سحب المفتشين بعد ثماني سنوات تقريبا في نهاية عام ١٩٩٨.

ولو قدم العراق التعاون اللازم عام ١٩٩١، كان يمكن لمرحلة نزع السلاح – وفقا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) – أن تكون قصيرة وأن يتم تفادي عقد من الجزاءات. واليوم، بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لا يزال ممكنا لفترة نزع السلاح عبر التفتيش أن تكون قصيرة، إذا توفر ''التعاون الفوري والنشط وغير المشروط'' مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد بليكس على إحاطته الاعلامية. وأُعطي الكلمة الآن للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد البرادعي (تكلم بالانكليزية): إن تقريري المقدم للمجلس اليوم يشمل آخر مستجدات وضع أعمال التحقق النووي التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في

العراق وفقا لقرار مجلس الامن ١٤٤١ (٢٠٠٢) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد انقضى أقل من ثلاثة أسابيع منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير، وهي فترة قصيرة نسبيا في مجال عملية التفتيش. ومع ذلك، أعتقد أن من المهم للمجلس أن يظل منخرطا بنشاط، وأن يتلقى المعلومات الكاملة في هذا الصدد في هذا الوقت الحاسم.

إن تركيز عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية انتقل الآن من مرحلة الاستطلاع إلى مرحلة التحقيق. فمرحلة الاستطلاع كانت ترمي إلى إعادة استجماع معرفتنا بسرعة عن القدرات النووية لدى العراق، والتأكد من أن الأنشطة النووية في المرافق الرئيسية المعروفة لم تستأنف، والتحقق من مواضع المواد النووية والمواد والأعتدة غير النووية ذات الصلة، وتحديد أماكن عمل الموظفين العراقيين الرئيسيين السابقين. أما تركيز مرحلة التحقيق فينصب على التوصل إلى معرفة الأنشطة العراقية خلال السنوات الأربع الماضية، ولا سيما في المجالات التي حددها الدول باعتبارها مدعاة للقلق وفي المجالات التي حددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس التحليل الذي أجرته بنفسها.

ومنذ تقرير ٢٧ كانون الثاني/يناير، أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٣٨ عملية تفتيش إضافية، فبلغ بذلك مجموع العمليات ١٧٧ عملية. وواصل العراق توفير إمكانية الوصول الفوري إلى جميع المواقع. وقمنا في سياق عمليات التفتيش بالتعرف على بعض المرافق التي سنقيم فيها أنظمة للاحتواء والرصد بغية الاستمرار برصد الأنشطة المرتبطة بالمعدات ذات الاستخدام المزدوج. ونقوم في هذا الوقت، باستخدام عمليات التفتيش المتكررة لكفالة عدم استخدام هذه المعدات لأغراض محظورة.

ولدينا، على نحو ما ذكرت في تقريري الأخير الذي قدمته إلى المجلس، عدد من التدابير التي تنفذ على نطاق واسع أو مقصورة على مواقع بعينها للكشف عن أي إشارة تدل على الأنشطة النووية السابقة أو الجارية في العراق والتي لم يعلن عنها، بما في ذلك أخذ العينات البيئية وعمليات المسح للكشف عن الإشعاعات. وما زلنا في هذا الصدد، نقوم بجمع مجموعة واسعة التنوع من العينات، بما في ذلك الماء والرسوب والنباتات، في المواقع التي تم تفتيشها وفي مواقع أخرى عبر العراق، وتحليلها للاستدلال على الأنشطة النووية.

كما استأنفنا أخذ عينات الهواء في المواقع الرئيسية في العراق. وأعيد ثلاثة من أجهزة جمع العينات من الأجهزة الأربعة التي أخذت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لأغراض التجديد إلى العراق. وتم تركيب أحد هذه الأجهزة في موقع ثابت، ويعمل الاثنان الآخران من منصات متنقلة. ونعتزم زيادة عددها للاستفادة المثلى من هذا الأسلوب.

ونواصل أيضا توسيع استخدام عمليات المسح بأشعة غاما المحمولة بالأيدي وبالسيارات في العراق. وما فتئت سيارة المسح بأشعة غاما تُستخدم في الطريق إلى مواقع التفتيش وداخلها، وكذلك في المناطق الحضرية والصناعية. وسنبدأ استخدام عمليات المسح بأشعة غاما المحمولة بطائرات الهليكوبتر حالما تحصل المعدات ذات الصلة على التصديق النهائي على استخدامها في نموذج الطائرة الهليكوبتر المقدمة إلينا للاستخدام في العراق.

وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلة موظفين عراقيين مهمين. فلقد استطعنا مؤخرا إجراء أربع مقابلات خاصة، أي بدون وجود مراقب عراقي. ولكن من تمت مقابلتهم قد سجلوا تلك المقابلات. علاوة على ذلك، استمر إجراء المناقشات مع الفنيين والمسؤولين العراقيين

كجزء من أنشطة التفتيش والاجتماعات الفنية. وأود أن أنوه بأنه، خلال اجتماعنا الذي تم مؤخرا في بغداد، أعاد العراق التأكيد على التزامه بتشجيع مواطنيه على قبول المقابلات الخاصة، داخل العراق وخارجه على حد سواء.

وردا على طلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسع العراق قائمة الأفراد العراقيين المعنيين لتشمل أكثر من ٣٠٠ فرد، بالإضافة إلى مواقع عملهم الحالية. وتشمل القائمة علماء رفيعي المستوى ومعروفين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجالات النووية والمجالات المتصلة بها. ولكننا سنظل نطلب معلومات عن أفراد عراقيين من مستويات أدنى قد تكون لأعمالهم أهمية بالنسبة لولايتنا.

وأود أن أوافيكم الآن بمستجدات عدد من المسائل المحددة التي نتابعها حاليا. فأود أن أذكر أنه قبل اجتماعنا الذي عُقد مؤخرا في بغداد بقليل، وعلى أساس مناقشاتنا مع النظير العراقي، قدم العراق وثائق تتعلق بهذه المسائل: محاولة استيراد اليورانيوم المُبَلغ عنها، ومحاولة شراء أنابيب ألومينيوم، وشراء أجهزة مغناطيسية وقدرات إنتاج المغناطيس، واستخدام مادة HMX شديدة الانفجار، وغيرها من المسائل والشواغل التي كانت غير محسومة عام ١٩٩٨. وسأتطرق في إيجاز إلى كل من تلك المسائل.

ولا يزال العراق يقول إنه لم يقم بأية محاولة لاستيراد اليورانيوم منذ الثمانينات. وتلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا بعض المعلومات الإضافية المتصلة بهذه القضية، والتي ستخضع للمزيد من المتابعة، ونأمل أن يتم ذلك بمساعدة البلد الأفريقي الذي قيل أنه متورط في هذه القضية.

وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا متابعتها للمحاولات العراقية التي أقر بها لاستيراد أنابيب الومينيوم ذات قدرة تحمل عالية. وكما يعلم الأعضاء، فقد أعلن العراق أن هذه الجهود كانت متصلة ببرنامج الهندسة العكسية للصواريخ التقليدية. ولقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن العراق كان بالفعل يصنع تلك الصواريخ. ومع ذلك، ما زلنا نستكشف ما إذا كان يعتزم بدلا من ذلك استخدام الأنابيب بغية تصنيع الأجهزة المستخدمة في الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. وفيما يتعلق بهذه التحريات، سئل العراق عن أسباب مواصفات قدرة التحمل الشديد التي طلبها من مختلف مورديه. وقدم لنا العراق وثائق تتصل بمشروع الهندسة العكسية، كما أنه التزم بتوفير عينات للأنابيب التي تلقاها من الموردين المحتملين. وسنقوم بالمزيد من التحقيق في هذا الموضوع.

واستجابة لتحريات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن محاولات العراق شراء مرفق لتصنيع المغنطيسات، واحتمال ارتباط ذلك باستئنافه لبرنامجه النووي، قدم لنا العراق معلومات إضافية، نقوم الآن بفحصها.

وأثناء تفتيش أُجري في إطار التحريات عن أنابيب الألومينيوم، وجد مفتشو الوكالة عددا من الوثائق المتصلة بصفقات كانت تستهدف شراء نسيج الكربون، وهو مادة ذات استخدام مزدوج، استعملها العراق في برنامجه السري السابق لتخصيب اليورانيوم بغية تصنيع مراوح نابذات الغاز. وبيّن استعراضنا لهذه الوثائق أن نسيج الكربون الذي حاول العراق الحصول عليه لم يكن الغرض منه التخصيب، نظرا لأن مواصفات المواد لا تبدو متسقة مع المواصفات المطلوبة لتصنيع أنابيب المراوح. وبالإضافة إلى ذلك، أجرينا عمليات تفتيش تكميلية، تمكننا خلالها من مراقبة استخدام نسيج الكربون هذا في تطبيقات غير نووية وأخذ عينات. ومع ذلك، ستواصل الوكالة متابعة هذه المسألة.

وواصلنا أيضا التحقيق في نقل موقع مادة HMX شديدة الانفجار واستهلاكها. وكما أبلغت من قبل، أعلن العراق أن ٣٢ طنا من هذه المادة التي كانت موضوعة في

السابق تحت ختم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم نقلها لاستخدامها في إنتاج المتفجرات الصناعية، وأساسا لاستخدامها في مصانع الأسمنت كمنشط للمتفجرات المستخدمة في مقالع الأحجار.

ووفر لنا العراق معلومات إضافية بما فيها وثائق عن نقل واستخدام هذه المادة. وقد أجرينا عمليات تفتيش في المواقع التي يقال إن هذه المادة قد استخدمت فيها. ومع ذلك، وبالنظر إلى طبيعة استخدام المواد الشديدة الانفجار، قد يتعذر على الوكالة أن تتوصل إلى نتيجة نهائية بشأن الاستخدام النهائي لهذه المادة. ومع أننا ليس لدينا أي دليل على أن هذه المادة استخدمت لأية تطبيقات أخرى بخلاف ما أعلن عنه العراق، فليس لدينا أسلوب تقني للتحقق، كميا، من الاستخدام المعلن لتلك المادة في التفجيرات. وسوف نواصل متابعة هذه المسألة من خلال استعراض ممارسات التعدين للأغراض المدنية في العراق، ومن خلال مقابلات مع الأفراد العراقيين الرئيسيين المشاركين في أنشطة البحث والتطوير السابقة في هذا المجال.

واستكملنا استعراضا أكثر تفصيلا للألفي صفحة من الوثائق التي عثرنا عليها في ١٦ كانون الثاني/يناير في المسكن الخاص بأحد العلماء العراقيين. وكانت الوثائق تتصل أساسا بأشعة الليزر، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا الليزر في إثراء اليورانيوم. وهي تتألف من تقارير تقنية ومحاضر جلسات، بما فيها محاضر اللجنة الدائمة لتطبيقات الليزر؛ ومذكرات شخصية، ونسخ من منشورات؛ ومشاريع أطروحات بحثية أعدها الطلاب؛ وعدد من الوثائق الإدارية التي تم تصنيف بعضها على أنها سرية. ومع أن تلك الوثائق وفرت بعض التفاصيل الإضافية عن جهود العراق لتطوير تكنولوجيا الإثراء بالليزر، فإنها تشير إلى أنشطة أو مواقع كانت معروفة من قبل لدى الوكالة، ويبدو أنها ملفات شخصية للعالم الذي اكتشفت في منزله. ولا يرد في تلك الوثائق ما يغير من الاستنتاجات التي خلصت إليها الوكالة في السابق بخصوص نطاق برنامج العراق للإثراء بالليزر. ومع ذلك، ما زلنا نشدد على ضرورة قيام العراق بالبحث عن جميع الوثائق التي قد يكون لها صلة بولايتنا، سواء كانت شخصية أم غير شخصية، وتقديمها لنا.

وفي الأسبوع الماضي قدم العراق أيضا للوكالة الدولية للطاقة الذرية وثائق تتعلق بمسائل وشواغل ظلت منذ عام ١٩٩٨ بحاجة إلى مزيد من الإيضاح، وبالذات فيما يتعلق بتصميم الأسلحة وأجهزة الطرد المركزي. إلا أن تلك الوثائق لم تكن تتضمن أية معلومات جديدة.

ويؤمل أن تتمكن اللجان الجديدة التي كوّنها العراق للبحث عن أي وثائق وعتاد إضافي متعلق ببرامجه لأسلحة الدمار الشامل من الكشف عن وثائق وأدلة أخرى يمكن أن تساعد على توضيح هذه المسائل والشواغل المتبقية وغيرها من المجالات التي تبعث على القلق حاليا.

وأخيرا، وكما ذكر السيد بليكس مسبقا، أبلغني المدير العام لمديرية الرصد الوطنية العراقية، أنه قد تم اليوم إصدار تشريع يمنع الأنشطة المحظورة. وأعتقد أن حل هذا الأمر القانوني، الذي ظل معلقا لفترة طويلة، خطوة في الاتجاه الصحيح إذا ما كان للعراق أن يظهر التزامه بالوفاء بتعهداته بموجب قرارات مجلس الأمن.

وفي الأسابيع القادمة، ستواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، زيادة قدراتها على التفتيش بعدة طرق، تتضمن استخدامها المكثف بالفعل للتفتيش غير المعلن عنه في جميع المواقع ذات الصلة في العراق. ومن أجل تعزيز وإسراع قدراتنا على التحري عن الأمور التي تشكل مصادر قلق لنا، ولإعادة تأسيس وتدعيم نظامنا الحالي للرصد الذي توقف عام ١٩٩٨، نعتزم زيادة عدد المفتشين وموظفي الدعم. وسنضيف أيضا عددا أكبر من المحللين والمترجمين بغية تدعيم

تحليل الوثائق ونتائج أخرى للتحليل. ونعتزم أيضا زيادة عدد خبراء الجمارك والمشتريات للقيام بأعمال رصد واردات العراق. كما سنقوم أيضا بتكثيف وتوسيع نطاق الاجتماعات الفنية والمقابلات الخاصة مع الموظفين العراقيين، وفقا لطرائق عملنا والمواقع المفضلة في كل من داخل العراق وخارجه.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتزم توسيع قدراتنا على الرصد شبه الفوري عن بعد للمعدات ذات الاستخدام المزدوج والأنشطة ذات الصلة وعلى تنفيذ عدة مكونات إضافية لرصد بيئي واسع النطاق بهدف تحديد بصمات قد تكون تركتها مواد نووية وأنشطة ذات صلة بالمواد النووية.

ونأمل أن نواصل تلقي معلومات من الدول يمكن العمل استنادا إليها ذات صلة بولايتنا. والآن بعد أن قبل العراق استخدام كل المنصات للاستطلاع الجوي التي اقترحتها الدول المؤيدة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك طائرات من طراز يو ٢ وميراج ٤ وأنتونوف وطائرات بدون طيار، نخطط لاستخدامها لدعم أنشطتنا التفتيشية، ولا سيما بغية رصد كل التحركات داخل المواقع التي يجب تفتيشها وحولها.

وقد أكدت حكومة العراق مجددا في الأسبوع الماضي إصرارها على الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وتقديم التعاون الكامل والنشط مع المنظمات القائمة بالتفتيش. ورهناً بوفاء العراق بهذا الالتزام، ستسهم التدابير التي أسلفت الإشارة إليها في فعالية عملية التفتيش.

وكما ذكرت في تقاريري في مناسبات عديدة، فقد خلصت الوكالة بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى استنتاج بأنها قد أبطلت برنامج العراق النووي السابق، وأنه لم يتبق لديها آنذاك مسائل متعلقة بنزع السلاح لم يتم حسمها بعد. ومن ثم فإن تركيزنا ينصب منذ استئنافنا لعمليات التفتيش في العراق منذ شهرين ونصف على التحقق من مدى إحياء العراق لبرنامجه النووي خلال السنوات التي انقضت بعد ١٩٩٨.

و لم نجد حتى الآن أي دليل على القيام بأنشطة نووية أو ذات صلة بأنشطة نووية محظورة في العراق. بيد أن عددا من المسائل، كما أشرت منذ برهة، ما زال قيد التحري ولسنا بعد في وضع يتيح لنا الوصول إلى استنتاج بشأنها، رغم أننا نحرز شيئا من التقدم فيما يتعلق ببعضها. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتزم استخدام كامل السلطة المخولة لنا بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل بث أكبر قدر ممكن من القوة في عملية التفتيش حسب الاقتضاء.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز أهمية المعلومات التي قد يمكن للدول توفيرها لكي تساعدنا على تقييم دقة المعلومات التي يقدمها العراق واكتمالها.

وتُظهر تجربة الوكالة في مجال التحقق النووي أن من الممكن، خاصة باتباع أسلوب فضولي في التحقق، تقييم وجود برنامج للأسلحة النووية في دولة من الدول أو عدم وجوده، ولو كان ذلك بدون التعاون الكامل من جانب الدولة الجاري تفتيشها. بيد أن التعاون السريع والكامل والنشط من جانب العراق، على النحو المطلوب بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، سيعجل بهذه العملية. وأهم من ذلك أنه سيمكننا من بلوغ الدرجة العالية من التثبت التي يطلبها مجلس الأمن في حالة العراق، بالنظر إلى برامجه السرية لأسلحة الدمار الشامل في الماضي والنمط الذي اتبعه في التعاون سابقا. ويحدوني الأمل في أن يستمر تحويل الالتزامات التي قطعتها بغداد على نفسها مؤخراً إلى أفعال ملموسة ودائمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد البرادعي على الإحاطة التي قدمها.

وقبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أشير إلى التفاهم الذي توصلنا إليه فيما بيننا، وبمقتضاه يقصر جميع المشاركين بياناتهم على ما لا تتجاوز مدته سبع دقائق، وذلك تمكينا للمجلس من التقيد بجدوله الزمني بكفاءة.

أُعطي الكلمة الآن للسيد فاروق الشرع، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): قبل ثلاثة أشهر اعتمد مجلسنا بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وقد انضمت سورية إلى هذا الإجماع بعدما تلقت تأكيدات وإيضاحات بأن التصويت لصالح هذا القرار يعني السير بشكل جدي نحو حل سلمي لموضوع نزع أسلحة الدمار الشامل، وعدم استخدامه كذريعة لشن الحرب على العراق.

وقبل قليل، قدم السيدان بليكس والبرادعي تقريرهما، وسجلا مقدار التقدم الذي تم إحرازه خلال الفترة التي انقضت بعد تقديم تقريريهما الأخيرين. وهذا يعني أنه خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين، جرى تسجيل هذا التقدم الجوهري في مهام المفتشين، والذي بلغ ذروته اليوم في إصدار العراق تشريعا يحظر أسلحة الدمار الشامل فيه؛ مما يؤكد أن عمليات التفتيش تعطي نتائج هامة من خلال الحوار والتعاون والثقة المتبادلة بين العراق والمفتشين. وهذا يستوجب من مجلس الأمن مواصلة الدعم لمهام المفتشين، ومنحهم الوقت الكافي لإنجاز عملهم كما حدده لهم القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

لقد جئت من منطقة تقف اليوم أمام مفترق طرق خطير للغاية، يتأرجح بين الحرب والسلام. جئت من منطقة عانت كثيرا من ويلات حروب عديدة، وما زالت تعاني من استمرار سياسة عنصرية تقوم على الاحتلال والاستيطان والتدمير للبشر والحجر، ضد شعب فلسطيني أعزل.

ومنذ عام ١٩٧٣، والعالم ينصحنا بانتهاج سياسة الحلول السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، والتعاون معها في مجالات مختلفة. هذا رغم أنها لا تزال مستمرة؛ أولا في احتلالها لأراضي سورية وفلسطينية ولبنانية، وفي بناء المستوطنات عليها وتهديد جيرانها؛ ثانيا، في امتلاكها لجميع أسلحة الدمار الشامل، بل وانفرادها بتملك تلك الأسلحة النووية، ورفضها أي رقابة أو تفتيش دولي عليها، خلافا لدول الشرق الأوسط التي قبلت الرقابة والتفتيش الدوليين؛ ثالثا، استمرارها في تحديها لجميع قرارات الأمم المتحدة التي تجاوزت ٥٠٠ قرار، منها ٣١ قرارا صادرا عن مجلس الأمن، ورفضها الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة أقرها المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى عندما صوتت الولايات المتحدة لصالح معظم هذه القرارات، بقيت هذه القرارات حبرا على ورق. ومؤخرا زال الحبر وتغير الورق، وتحول شارون بقدرة قادر إلى رجل سلام.

واسمحوا لي أن أتساءل أمامكم: أين عراق اليوم من كل ذلك؟ ألم يعترف العراق بدولة الكويت وبحدودها الدولية التي رسمها مجلس الأمن؟ ألم يُفرض على العراق مناطق حظر جوي فوق شمال وجنوب البلاد دون وجود سند قانوني لهذا الحظر؟ ألم يفتح العراق كل أبوابه، دون شروط أو تحفظ، أمام المفتشين، ويتعاون معهم بإيجابية في الوقت الذي رفضت فيه إسرائيل قبول أي شكل من أشكال التفتيش على منشآتها النووية؟

في ضوء هذه المفارقات الغريبة، أليس من حق الكثيرين أن يتساءلوا أيضا هل هذه السياسات تعبر فقط عن ازدواجية المعايير، أم أن خطورتها الحقيقية تتجاوز ذلك إلى استهداف متعمد للعراق وفلسطين خصوصا، وللعرب والمسلمين عموما، مثلما تستهدف أيضا المصالح الحيوية للعالم بأسره؟

إننا مع الحل السلمي لموضوع العراق. والعقل السليم يؤكد أيضا أنه لا بديل عن هذا الحل؛ لأننا ندرك أكثر من

غيرنا، بحكم جوارنا لهذا البلد، وخبرتنا فيما يجري حولنا، أن هذه الحرب هي الأولى في الشرق الأوسط التي يوجد إجماع عربي على رفضها. فضلا عن أن غالبية كبرى من شعوب العالم تطالب بإيقافها.

وستكون لهذه الحرب نتائج خطيرة على العراق وشعبه ووحدة أراضيه. وستطال آثارها المنطقة برمتها، وستؤدي إلى فوضى عارمة لا يستفيد منها إلا أولئك الذين ينشرون الرعب والدمار في كل مكان. ولا يُخفي أولئك الذين يقرعون طبول الحرب أن هدفهم ليس نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، بل إن لديهم جدول أعمال خفيا يريدون من خلال حربهم على العراق التوجه لتنفيذه في المنطقة كلها. فلو كان الهدف الحقيقي هو نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فإن تحقيق هذا الهدف ممكن من خلال دعم مهمة المفتشين ومنحهم الوقت الكافي لإنجازها.

إننا نقف مع الحل السلمي لموضوع العراق لأننا نعتقد أيضا أن خيار الحرب سيؤدي إلى انهيار الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب، والذي ظهرت مؤشراته الأولى في الساحة الأفغانية. ولا نرغب الدخول في التفاصيل لأنكم على اطلاع تام على مجرياتها. إن مجرد التفكير في أن تكون الحرب إحدى خيارات مجلس الأمن، هو بحد ذاته دليل ليس فقط على عجز مجلس الأمن عن أداء مهامه، بل هو دليل على فشل النظام الدولي برمته، الذي لا بديل له في هذه المرحلة، عن احترام ميثاق الأمم المتحدة واستخدام مؤسساتها لصيانة أمن وسلام وازدهار العالم، وليس من خلال وضع العالم لشهور طويلة على فوهة بركان.

إن الجهود التي بذلت من قبل أعضاء مهمين في مجلس الأمن من أجل تأكيد الخيار السلمي في تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، تعطي الأمل بأن النظام العالمي ما زال بخير. وأشير، في هذا الصدد، إلى الجهود الفرنسية والألمانية والروسية والصينية، وجهود معظم الأعضاء في مجلس الأمن، التي تهدف برمتها إلى تعزيز مركزية دور الأمم المتحدة وميثاقها، والتي يجب أن تلقى التقدير منا جميعا.

لقد اطلعنا على المقترحات الفرنسية من أجل تعزيز مهام المفتشين. ولأن عمل المفتشين قد حقق إنجازات هامة لم تستطع القوة العسكرية تحقيقها، فإننا نعلن تأييدنا لهذه الأفكار باعتبارها بديلا عن الحرب، وأساسا، لتعزيز مهام المفتشين بغية إنجازها في أسرع وقت ممكن، بما يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع الحصار المفروض على العراق تنفيذا للقرار ٦٨٧ (١٩٩٠)، وكذلك تفعيل الفقرة ١٤ من القرار المذكور، التي تنص على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والجرثومية والكيميائية، دون استثناء أي دولة، بما في ذلك إسرائيل التي تنفرد بامتلاكها لكل هذه الأسلحة الفتاكة مجتمعة.

أختتم بالقول إننا بالفعل أمام لحظة تاريخية. فالحرب في القرن الحادي والعشرين لم تعد لعبة، بل أصبحت مأساة يدينها التاريخ: فلنعمل جميعا من أجل السلام، لأننا قادرون على تحقيقه إذا توفرت لدينا النية الصادقة والعزيمة القوية والإرادة السياسية. وهي متوفرة لدى المخلصين لميثاق الأمم المتحدة، هذا الميثاق الذي يشكل، رغم كل ما قيل فيه، المرجعية الوحيدة للحفاظ على أمن وسلام العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فرنسا، معالي السيد دومينيك غالوزو دو فيلبين.

السيد غالوزو دو فيلبين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد بليكس والسيد البرادعي على المعلومات التي قدماها إلينا عن عمليات التفتيش المستمرة حاليا في العراق. وأود أن أعيد لهما التأكيد على ثقة فرنسا بأعمالهما ودعمها الكامل لها.

يدرك المرء الأهمية التي ما فتئت فرنسا توليها لوحدة مجلس الأمن منذ نشوب الأزمة العراقية. وترتكز هذه الوحدة اليوم على عنصرين أساسيين.

إننا نسعى معا إلى تحقيق هدف النزع الفعال لسلاح العراق، ومن ثم فنحن ملتزمون بتحقيق النتائج. ويجب ألا نشكك في التزامنا المشترك في هذا الصدد. إننا نتحمل سويا هذه المسؤولية المرهقة، والتي يجب ألا تترك مجالا للدوافع أو الافتراضات الخفية. ولنكن واضحين: لا أحد منا يشعر بالرضا عن صدام حسين والنظام العراقي.

فمن خلال اتخاذنا بالإجماع للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) أعربنا بشكل جماعي عن موافقتنا على نهج المرحلتين الذي اقترحته فرنسا: نزع السلاح من خلال عمليات التفتيش، وإذا فشلت هذه الاستراتيجية ينظر مجلس الأمن في جميع الاختيارات، بما في ذلك اللجوء إلى القوة. ومن الواضح أنه لا يمكن تبرير إصدار قرار ثان إلا في حالة فشل عمليات التفتيش، وفي تلك الحالة فقط.

والسؤال المطروح اليوم بسيط: هل نعتقد بضمير سليم أن نزع السلاح عبر عمليات التفتيش هو الآن في طريق مسدود، أم نعتقد أن الإمكانيات المتعلقة بعمليات التفتيش التي أتاحها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لم تُستكشف بعد بشكل كامل؟

وردا على هذين السؤالين، ترى فرنسا أمرين. أولا، لم يُستنفد بعد اختيار عمليات التفتيش، وهو اختيار يمكن أن يقدم استجابة فعالة لحتمية نزع سلاح العراق. ثانيا، من شأن استخدام القوة أن يفرز عواقب وخيمة على الشعب والمنطقة والاستقرار الدولي لدرجة أنه ينبغي عدم تصوره إلا كملاذ أخير.

ما الذي علمناه الآن من فورنا من تقريري السيد بليكس والسيد البرادعي؟ لقد علمنا أن عمليات التفتيش تؤدي إلى نتائج. وبالطبع يريد كل واحد منا المزيد، وسنواصل معا ممارسة الضغط على بغداد لتحقيق المزيد. ولكن عمليات التفتيش تحقق نتائج.

وفي التقريرين السابقين المقدمين إلى مجلس الأمن، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حدد الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة المجالات التي كان يُنتظر إحراز تقدم فيها. ولقد تم الآن تحقيق مكاسب كبيرة في العديد من هذه الجبهات.

لقد أمد العراقيون المفتشين بوثائق جديدة تتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأعلنوا أيضا أنهم ينشئون لجان تحقيق برئاسة مسؤولين سابقين في برامج للتسلح، وفقا لطلبات من السيد بليكس. وفي مجال القذائف التسيارية، مكنت أيضا المعلومات المقدمة من العراق المفتشين من إحراز تقدم. ونحن نعلم الآن بالتحديد القدرات الحقيقية لقذيفة الصمود. ويجب الآن تفكيك البرامج غير المسموح بها، وفقا لاستنتاجات السيد بليكس. وفي المجال النووي، قُدمت معلومات مفيدة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن النقاط الهامة التي ناقشها السيد البرادعي في ٢٧ كانون الثاني/يناير: حيازة الأجهزة المغنطيسية التي يمكن استخدامها في تخصيب اليورانيوم، وقائمة بأسماء المكلفين بالاتصال بين العراق والبلد الذي ربما أمده باليورانيوم.

إننا الآن في صميم مغزى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والذي يجب أن يضمن عمليات تفتيش فعالة وبالتحديد من خلال التعرف على البرامج المحظورة ثم القضاء عليها. وكلنا نعلم جيدا أن نجاح عمليات التفتيش يفترض أن نلقى تعاونا كاملا من العراق، وهو شيء طالبت به فرنسا باستمرار.

لقد بدأنا نرى تقدما حقيقيا، إذ وافق العراق على الاستطلاع الجوي فوق أراضيه. وسمح باستجواب المفتشين

لعلماء عراقيين بدون حضور شهود. ويتم الآن اعتماد مشروع وثيقة تشريعية تحظر جميع الأنشطة المتصلة ببرامج لأسلحة الدمار الشامل، وفقا لطلب قدمه المفتشون منذ فترة طويلة. ويقدم العراق قائمة مفصلة بأسماء الخبراء الذين شهدوا تدمير البرامج العسكرية في عام ١٩٩١.

وتتوقع فرنسا بطبيعة الحال التحقق من هذه الالتزامات. وفضلا عن ذلك، يجب أن نواصل الضغوط القوية على العراق حتى يواصل التقدم على طريق التعاون.

ويعزز مثل هذا التقدم اقتناعنا بأن عمليات التفتيش يمكن أن تكون فعالة، ولكن يجب ألا نغمض أعيننا عن كم العمل الذي ما زال يتعين القيام به. فلا تزال هناك مسائل تحتاج إلى توضيح، ويجب القيام بعمليات تحقق، وهناك بلا شك منشآت أو معدات لا يزال يتعين تدميرها.

ولكي نفعل ذلك لا بد أن نعطي عمليات التفتيش كل فرصة للنجاح. ولقد عرضت على المجلس مقترحات في ٥ شباط/فبراير. وبعد ذلك قدمنا تفاصيل عن تلك المقترحات في وثيقة عمل موجهة إلى السيد بليكس والسيد البرادعي وعُممت على أعضاء المجلس. ما هي روح تلك المقترحات؟ إنها مقترحات عملية وملموسة يمكن تنفيذها بسرعة، وهي مصاغة بحيث تعزز فعالية عمليات التفتيش. وهي تندرج في إطار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وبالتالي لا تتطلب قرارا جديدا من المجلس. وتؤيد هذه المقترحات جهود السيد بليكس والسيد البرادعي، اللذين هما أفضل من يخبرنا بالمقترحات التي يودان قبولها لضمان الحد الأقصى من الفعالية في عملهما.

ولقد قدم السيد بليكس والسيد البرادعي بالفعل تعليقات مفيدة وعملية في تقريريهما. وأعلنت فرنسا من قبل أن لديها ما تتيحه من موارد إضافية للسيد بليكس والسيد البرادعي، بدءا بطائرتنا الاستطلاعية من طراز ميراج ٤.

نعم، هناك انتقادات، هناك من يعتبرون أنه، من حيث المبدأ، لا يمكن لعمليات التفتيش أن تكون مجدية البتة. لكنني أُذكر بأساس القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وأن عمليات التفتيش تؤدي لنتائج. هناك من يعتبرونها غير كافية لكنها قائمة. هناك من يعتبرون أن استمرار عمليات التفتيش يعني مناورة للمماطلة بهدف منع التدخل العسكري. وبطبيعة الحال هذا يثير سؤال الوقت الممنوح للعراق. ها نحن الآن نخوض لب المناقشة. ومصداقيتنا وروح المسؤولية لدينا معرضان للخطر. دعونا نتحلى بالشجاعة المطلوبة للتعبير صراحة عن واقع الأمر.

هناك بديلان. بديل الحرب يبدو أنه أسرع الحلول. ولكن دعونا نتذكر أنه بعد الانتصار في الحرب هناك ضرورة لبناء السلام. وأقول صراحة أنها ستكون عملية طويلة وصعبة حيث أننا بحاجة للحفاظ على وحدة العراق واستعادة الاستقرار بشكل دائم في بلد وفي منطقة تعرضا لبديل القوة. وفي هذا الضوء، هناك بديل قوي هو بديل عمليات التفتيش، وهو بديل يسمح بالتقدم يوما بعد يوم على درب نزع الأسلحة الفعال والسلمي في العراق. وفي نهاية المطاف، أليس ذلك البديل هو الأضمن والأسرع؟

ولا يمكن لأحد أن يؤكد اليوم أن طريق الحرب سيكون أقصر من طريق عمليات التفتيش؛ ولا يمكن لأحد أن يؤكد أيضا أنه سيؤدي بنا إلى عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا وأكثر استقرارا. الحرب هي دائما نتيجة الفشل. هل الحرب هي خيارنا الوحيد في وجه التحديات الحالية العديدة؟

إذن، دعونا نمنح مفتشي الأمم المتحدة الوقت الضروري لإنجاح هذه المهمة. دعونا نتحلى باليقظة ونطلب من السيد بليكس والسيد البرادعي تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس. وفرنسا، من جانبها، تقترح اجتماعا جديدا على المستوى الوزاري في ١٤ آذار/مارس لتقييم الحالة. وعندئذ

سيكون بإمكاننا تقييم التقدم المحرز والتقدم المطلوب بعد ذلك.

وفي هذا السياق، استخدام القوة لا مبرر له الآن. هناك بديل للحرب، ألا وهو نزع أسلحة العراق من خلال عمليات التفتيش. وفضلا عن ذلك، أن اللجوء للبديل العسكري قبل الأوان ستترتب عليه آثار وخيمة. حجية عملنا ترتكز اليوم على وحدة المجتمع الدولي. إن التدخل العسكري قبل الأوان سيعرض هذه الوحدة للخطر بما يسلب العمل من مشروعيته ومن فعاليته على المدى الطويل. وهذا التدخل قد تترتب عليه آثار لا يمكن حسابها بالنسبة لاستقرار منطقة ممزقة وهشة، والتدخل قد يزيد من الشعور بالإجحاف ويزيد من التوترات ومن شأنه أن يفتح المجال لنشوب صراعات أخرى. إننا جميعا نتشاطر أولوية واحدة وهي مكافحة الإرهاب دون رحمة. وهذه المكافحة تتطلب تصميما كاملا، ومنذ مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هناك مسؤولية أساسية تقع على عاتق شعوبنا في هذا المجال. وفرنسا، التي تعرضت لهذا الوباء الرهيب تعبئ جهودها بالكامل في هذا الكفاح، الذي يشغلنا جميعا، والذي ينبغي أن نقوم به جنبا إلى جنب. كان ذلك هو اتجاه نتائج جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير بناء على مبادرة فرنسا.

ومنذ عشرة أيام، أن السيد باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تكلم عن صلات مزعومة بين القاعدة ونظام في بغداد. وحسب المعلومات المتوفرة لدينا، بالاتصال مع حلفائنا، لا يوجد ما يسمح بتحديد وجود هذه الصلات. كذلك، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أثر أي عمل عسكري متنازع عليه على ذلك المستوى. وهذا التدخل الآن أليس من شأنه أن يزيد الانقسامات بين المجتمعات والثقافات والشعوب - هذه الانقسامات التي تغذي الإرهاب؟

وفرنسا ما فتئت تقول إننا لا نستبعد إمكانية اللجوء إلى القوة يوما ما إن استخلص المفتشون في تقاريرهم استحالة استمرار عمليات التفتيش أو نجاحها، وعندئذ يتخذ المجلس قراره، ويتحمل أعضاؤه مسؤولياتهم كاملة. وفي هذا السيناريو، أُذكر هنا بالتساؤلات التي أكدتها في مناقشتنا الأخيرة، في ٥ شباط/فبراير، والتي ينبغي الرد عليها. إلى أي حد تبرر طبيعة ونطاق التهديد اللجوء الفوري لاستخدام القوة؟ وكيف نضمن السيطرة على المخاطر الكبيرة المترتبة على هذا التدخل؟

في هذه الحالة، إن وحدة المجتمع الدولي هي التي تضمن فعاليته. وبالمثل، أن الأمم المتحدة هي التي ستبقى غدا لب السلام الذي سيتعين علينا أن نبنيه. أما بالنسبة لمن يتساءلون على مضض عن متى سنستسلم لبديل الحرب، أقول إننا لن نستسلم داخل مجلس الأمن هذا للتسرع أو لعدم الفهم أو للريبة أو للخوف. في هذا الصرح، الأمم المتحدة، نحن الأمناء على المثل الأعلى ونحن الأمناء على ضمير البشرية وينبغي لهذه المسؤولية الكبيرة والشرف الكبير أن يدفعنا إلى إعطاء الأولوية إلى نزع السلاح عن طريق السلام.

إن فرنسا، هذا البلد العريق في قارة عريقة كقارتنا، أوروبا، التي تتكلم أمام المجلس اليوم، خبرت الحرب والاحتلال والوحشية - بلد لا ينسى ويدرك جميع ما يدين به للمقاتلين من أجل الحرية الذين أتوا من أمريكا وأماكن أخرى. إن فرنسا تتخذ دائما موقفا عادلا أمام التاريخ وأمام البشرية. وإيمانا بهذه القيم تريد فرنسا أن تعمل بعزم ثابت مع سائر أعضاء المجتمع الدولي. ونحن نؤمن بقدرتنا سويا على بناء عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيدة سوليداد الفيار فاليترويلا، وزيرة خارجية شيلي.

السـيدة الفيـار فاليـترويلا (شـيلي) (تكلمـت بالاسـبانية): أود، في مسـتهل حديثـي، أن أشـكر السـيد بليكس والسيد البرادعي على التقريرين المفصلين والدقيقين اللذين قدماهما للمجلس هـذا الصبـاح عـن أعمـال أفرقـة التفتيش التابعة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق. ويعبر التقريران عن النزاهة المهنية التي تطبع دوما أعمال المفتشين والأمانة التي يتم بها الكشف عن الحقائق والإبلاغ عنها، في حالة لا تخلو من التعقيـدات والعقبـات. لقـد اسـتمعنا بإصغـاء إلى هذيـن التقريرين، بالروح البناءة لبلد يؤمن إيمانا مخلصا بقيمة النظام المتعدد الأطراف، وبالطبيعة الملزمة لقـرارات مجلس الأمـن وبسلامة القـرار المتمثـل في اسـتطلاع كافـة السـبل الممكنـة للحفاظ على السلام.

وحكومة بلادي ستدرس هذين التقريرين في الأيام المقبلة بالعناية المطلوبة لكي نشارك بروح من المسؤولية في المناقشات التي يبحث المجلس في إطارها تطور هذه العملية التماسا لاعتمـاد قـرارات تسـتند إلى الحقـائق لا علـى مجـرد افتراضات.

رغما عن ذلك، فإن ما سمعناه هذا الصباح يبين أن موقف النظام الذي يحكم العراق تجاه عملية التفتيش ما زال غامضا. وبينما نجد مؤشرات على التقـدم يمكـن لهـا إثـارة بعض الأمل في حدوث تغير حاسم في موقف العراق تجـاه مطالب المجتمـع الـدولي، فمـا زالـت هنـاك اتجاهـات سـلبية ومعرقلة تكشف عن نية بعدم التعاون، وتثير الشكوك حول وجود أسلحة دمار شامل في أراضي العراق.

وفي ضوء المعلومات التي قدمها لنا رئيس لجنة الأمم المتحـدة للرصـد والتحقـق والتفتيـش والمديـر العـام للوكالـة الدولية للطاقة الذرية هذا الصباح، يحدونـا الأمـل أن تزيـد الحكومة العراقية من تعاونها دون إبطـاء، بتقـديم المعلومـات التي يطلبها المفتشون، بغية السماح لقرارات هذا المجلس بأن تنفذ تنفيذا فعالا.

وإزاء هذا الموقف، أود اليوم أن أكـرر النقـاط الـتي بنت عليها شيلي موقفها منذ بداية هذه المناقشات.

أولا، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا دون انتقائية إزاء أحكامها. وهذا ما لا يفعله العراق. ولـذا فعلينا أن نعترف بأن مواصلة الضغط على نظام صدام حسين أثبـت أنـه الوسـيلة الوحيـدة القـادرة علـى إحـداث انفتـاح واحترام معينين تجاه قرارات المجلس. يجب إذا الإبقـاء علـى ذلك الضغط دون هوادة ودون تخفيف. ونكرر أنه بموجب الفقرتـين ٤ و ١١ مـن القـرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، فـإن فشـل العراق في الامتثال أو أي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش يبلغ عنه رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، سينظر المجلس فيه بغية تحديد ما إذا كانت كـل قراراته بصدد المسألة تلقى الاحترام الكـامل وبغيـة ضمـان السلم والأمن الدوليين. ويقـول القـرار بوضـوح إن العـراق سيواجه عواقب وخيمة إذا أخل بالتزاماته.

ثانيا، تعتقد بـلادي أنـه تمشـيا مـع النغمـة القاطعـة والملحة للقـرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لا بد من مواصلة عمليـة التفتيش وتقويتها وتوسيعها لجعلها صحيحة ومتغلغلة وقادرة على إحباط أي جهد للتضليل أو للتهرب قد يحاول العراق القيام به. وفي هذا الصدد، ننتظر باهتمام آراء المفتشين حول فـائدة المقترحـات الـتي تقدمـت بهـا فرنسـا، ومـن الواضـح أن الوقت المتاح لنا ليس بالأبدي. وتستدعي خطورة الوضـع تقديم النظام العراقي ردودا فورية ومحددة للمفتشين.

ثالثـا، تعتـبر شـيلي أن للأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن دورا رئيسيا يجب الاضطلاع به في هـذه الأزمـة. ونعتقد أنـه يجـب إيـلاء هـذه المسـألة تفكـيرا عميقـا. ونـود أن نؤكـد بوضوح أننا لاحظنا بعين الاستياء ازدياد الفُرقة داخل المجلس

في الشهر الماضي. ولئن كان هذا التطور الخطير ينبعث من مواقف تجاه الأزمة ذات اختلافات مشروعة، فإن شدته تزايدت بسبب انعدام الرغبة في الاستماع والاقتراح. ونود الإسهام في الجهود الرامية إلى العودة إلى طريق المناقشات وإلى طريقة العمل التي تقرن الاقتناع بمراعاة شواغل الآخرين وتجمع بين الإقناع والتسامح والصبر، وهذا أهمها جميعا.

وكما قال الأمين العام أخيرا في استعراضه للوضع الراهن:

> ''على مجلس الأمن أن يمضي في عمله بشكل حاسم مدروس مدبر. وإجراءاته يجب أن تظهر كإجراءات حاسمة وفعالة وذات مصداقية ومعقولة، لا عند النظر إليها من جانب أعضاء المجلس فحسب، بل ومن جانب جمهور الناس''.

من أجل هذا، يجب أن نتفق مع الأمين العام في أن وحدة المجلس هي أساس أي عمل دولي يتوخى أن يكون عادلا وفعالا. ولا يمكن إلا عن طريق مجلس متحد اتخاذ أية قرارات مناسبة بصورة لها مصداقيتها من أجل التوصل إلى هدف نزع سلاح النظام العراقي.

من أجل هذا نقبل بكل ترحيب دعوة الأمين العام لنا أن نستغرق من الوقت ما هو ضروري للاستمرار في البحث عن أوسع توافق في الرأي يمكن الوصول إليه لتحقيق حل شامل يعيد إلى الشعب العراقي، الذي طالت معاناته، الفرصة للاشتراك الكامل في أعمال المجتمع الدولي. ولا يمكن لنا إلا الاهتداء بهذه الروح لنتمكن من تحويل التأكيد الذي نتفق جميعا عليه إلى حقيقة هي: استنفاد كل الوسائل لتسوية هذا النزاع بصورة سلمية والإحجام عن استخدام القوة حتى اللحظة التي يصبح من الواضح فيها أن كل الوسائل السلمية قد باءت بالفشل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تانغ جياكسوان، وزير خارجية الصين.

السيد تانغ جياكسوان (الصين) (تكلم بالصينية): أبدأ أولا بشكر السيد بليكس والسيد البرادعي لإبلاغهما مجلس الأمن بأعمال التفتيش في العراق. لقد اعتمد هذا المجلس، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بتوافق الآراء، مرددا التصميم الجازم من جانب المجتمع الدولي على التحقق من أسلحة الدمار الشامل التي قد تكون في حوزة العراق، وتدميرها. والآن وصلت المسألة العراقية إلى أشد منعطفاتها خطورة. ويشارك المجتمع الدولي في الأمل العالمي في رؤية تسوية سلمية لهذه المسألة في إطار الأمم المتحدة، ويضع توقعاته الهائلة على أكتاف مهمة التفتيش التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا أود أن أشرك المجلس في بعض آرائي.

أولا، على العراق أن ينفذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا صارما شاملا مخلصا. ونحث الجانب العراقي على الاعتراف الكامل بأهمية أعمال التفتيش وبإلحاحيتها، وعلى تقديم تعاون أكبر بطريقة تنم عن المبادرة بتقديم التعاون. لقد حققت الزيارة الأخيرة إلى بغداد التي قام بها رئيسا مفتشي الأمم المتحدة بعض النتائج الإيجابية. وتعهد الجانب العراقي ببعض الالتزامات. ونطلب إلى العراق الوفاء بتلك التعهدات بأسرع ما يمكن وتقديم الإيضاحات والشروح بأسرع ما يستطاع بصدد الأسئلة التي وجهها رئيسا المفتشين في بيانيهما قبل قليل. ثانيا، من الضروري الاستمرار في أعمال التفتيش في العراق. إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ينص على تفويض صريح ومتطلبات محددة للمفتشين.

وتبقى مهمتنا الكبيرة هي مواصلة تنفيذ هذا القرار. فما زال في ذلك الصدد عمل كثير أمام مجلس الأمن وأمام هيئتي التفتيش. وبناء على ما جرى في الماضي القريب، يمكن القول إن أعمال التفتيش حققت تقدما وأوضحت عددا لا بأس به من القضايا. غير أن عناصر جديدة قد اكتشفت

في العمليـة. فالهيئتـان ملتزمتـان بواجـب مواصلـة عمليـات التفتيش ولديـهما المـبررات بهـدف كشـف الحقيقـة والوفـاء بالمهمة التي كلفهما بها مجلس الأمـن. ومـن ثم، فانسـجاما مع أغلبيـة الآراء بـين أعضـاء المجلـس، تـرى الصـين أن عمليـة التفتيش مجدية وأنه ينبغي إعطاء المفتشين ما يحتاجونه مـن وقت لتنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وثالثا، يتعين على مجلس الأمن أن يشـحذ جـهوده بصدد عمليات التفتيش. فالمسألة العراقية تستند إلى إحـلال السلام والاسـتقرار في منطقـة الخليـج وإلى مصداقيـة مجلس الأمن وسلطته. فينبغي أن يعالج المجلس الحالة المعقدة على نحو سليم وبأسلوب مسؤول، وفقا لمقاصد وأهداف الميثاق، كي يفـي بمهمتـه الهامـة، وهـي صـون السـلم والأمـن الدوليـين. والأولوية الأولى هنـا هـي تعزيـز إرشـاداته ودعمـه لأعمـال التفتيش وتيسير التوصل إلى تسوية سياسية مثمرة. ويـهدف تكثيف عمليات التفتيش إلى التوصل إلى حل سلمي للقضية العراقية. والصين علـى أتم اسـتعداد لمواصلـة تزويـد الهيئتـين بالأفراد وبالمساعدة التقنية اللازمة، وبذا نواصل بذل جهودنا في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية للقضية العراقية.

والصين عريقة الحضارة. وقد طرح أسلافنا منذ القـدم فكرة أن السلام هو الخيار الأفضل. وفي الوقت الراهـن أصبح السـلام والتنمية تطلعـين مشـتركين لجميـع شـعوب العـالم. وببساطة فنحن في مجلس الأمن لا نجد سببا يمنع من بـذل كل جهد لبلوغ ذلك الهدف، ونحن ملتزمون ببذل قصارى جـهدنا وباستغلال كل وسيلة ممكن لتجنب الحرب. ولن نستطيع بغير السعي إلى التسوية السياسية أن نرقى إلى مستوى الثقة والأمل الذي يرجوه المجتمع الدولي من مجلس الأمن.

الرئيـس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لسـعادة السـيدة آنـا بلاشـيو فاللـيرسـوندي وزيـر خارجيـة أسبانيا.

السيدة بلاشـيو فاللـيرسـوندي (اسـبانيا) (تكلمـت بالاسبانية): إنني، كمئات الملايين غيري من مواطني العـالم، كنـت أتـابع كلمـات المفتشـين مـن السـيد بليكـس والسـيد البرادعي بكثير من الاهتمام والانتبـاه، وبشـغف لأن أسمـح جملة واحدة – تأكيدا لتعاون نشط وفوري وكامل من نظام صدام حسين. و لم يتمكن المفتشان من إعطاء هذا التأكيد.

والواقع أن مـا يـهمني هـو الجملـة الأخيرة في بيـان السيد بليكس اليوم: ”واليوم، وبعد مرور ثلاثة أشهر على اعتمـاد القـرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يمكـن أن تظـل فـترة نـزع السـلاح ناقصـة إذا كـان التعـاون الفـوري والنشـط وغـير المشروط مع انموفيك ومع الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية أمرا متوقعا“. ولكن ذلك غير منتظر. وهذا هو ما لاحظناه.

صحيح أنه قد أحرز شيء من التقدم سوف أشير إليه. ولكـن مـا نـراه في المقـام الأول هـو قائمـة طويلـة مـن مجالات عدم الامتثال والقضايا التي لم تحل بعد. مما ورد في تقرير السيد بليكس في ٢٧ كانون الثاني/يناير و لم يحظ ذلك بأي إجابة واضحة. ولنتذكـر مسـألة سـلائف VX ومصـير ٥٠٠ ٦ قنبلة كيميائية و ٥٠٠ ٨ لـتر مـن الجمـرة الخبيثـة. وقيل لنـا بالنسبة للقذائف إن المفتشين خلصوا بالإجماع إلى أن القذيفة الصمود – ٢ يزيد مداها عن المسموح به بموجب القـرار ٦٨٧ (١٩٩١) وهـي بذلـك جـهاز محظـور. وقيـل لنـا إن التوضيحات عن منظومة الفـاتح غير كافية. وقيل لنـا إن غـرف السبك يمكن استخدامها في إنتـاج محركـات لقذائـف بعيدة المدى. وقيل لنا أيضـا إن آلات استوردت بطريقـة غير مشروعة يزمع استخدامها في منظومـة الصمـود – ٢ ومـن ثم تصبح محظورة أيضا.

وقـد أحطـت تمامـا بـأن الوثـائق المقدمـة في مجـال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية عن سـلائف VX والجمـرة الخبيثـة لم تقـدم دليـلا جديـدا و لم تحـل القضايـا المعلقـة.

وبالإضافة إلى هذا، قدمت قائمة بأسماء الذين شاركوا في تدمير الأسلحة الكيميائية، ولكن لم ترد قائمة بأسماء الذين شاركوا في تدمير المواد البيولوجية. أما عن المقابلات فالدكتور بليكس يقول لنا إن عددا من الأشخاص رفضوا المقابلة على انفراد، وإن هذه المقابلات الانفرادية ضرورية للحصول على المعلومات. والسؤال هو ''لماذا ؟''. وباختصار فإن جميع الأسئلة تبقى دون إجابة - وأهمها السؤال ''هل التعاون طوعي أم أن هذه التنازلات مصطنعة أو ادعاءات بتنازلات لأن الوقت ضاغط ولأن مجلس الأمن على وشك إجراء استعراض آخر؟ وهل التنازلات نتيجة لعمليات التفتيش ذاتها؟ أم أنها نتيجة لضغط دولي، بما في ذلك التهديد الجدي باستخدام القوة؟

وبعد هذا القول، أود أن أطرح بضع أفكار بشأن بعض المقترحات التي جرى تعميمها مؤخرا بشأن تغيير نظام التفتيش. فالسؤال يتعلق بالإرادة السياسية لنظام صدام حسين، ولا يمكن أن يكون الرد إلا بالإيجاب. ولهذا الغرض نصبح غير محتاجين لمزيد من عمليات التفتيش ولا لزيادة الوسائل المتاحة للمفتشين. فالمسألة ليست تغييرا في التشكيل أو الهيكل، لأن الرسالة التي سترى بسهولة هي أن مجلس الأمن قد غير الاختصاصات. وستكون الرسالة هي: كلما زاد عدم الامتثال من جانب صدام حسين زادت التغييرات الجذرية التي يلزم أن يجريها المجتمع الدولي. وهذه ليست روح أو هدف القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي اعتمد، كما نذكر هنا، بالإجماع من مجلس الأمن، إننا نكون قد وجهنا رسالة ضعف في جانب المجلس. ونكون قد وجهنا رسالة بأننا على استعداد لإعادة صياغة أحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وبذا يكون المجلس قد فقد مصداقيته.

فباسم حكومتي أعرب بإخلاص عن أعمق امتناننا لعمل المفتشين. وأعرب مرة أخرى عن دعم حكومتي لعملهم. فاسبانيا مستمرة في العمل من أجل السلام والأمن. وأرجو أن تكون شواغلنا قد فهمت بهذه الطريقة على وجهها الصحيح.

وتؤيد إسبانيا بقوة إيجاد حل لهذه الأزمة داخل الأمم المتحدة وداخل مجلس الأمن. وما فتئنا نعمل، وسنظل نعمل، لتحقيق ذلك. ولكن إسبانيا تدرك أن ضمان السلم والأمن يتم من خلال احترام قرارات مجلس الأمن والامتثال لها وأن الوقت سيحين، إذا لم يحدث ذلك التغيير في الموقف السياسي - ذلك التغيير في الرغبة في التعاون من جانب نظام صدام حسين - عندما يضطر المجلس إلى النهوض بمسؤولياته لصالح سلم العالم وأمنه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للرايت أونرابل جاك سترو، عضو البرلمان ووزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم بلد قديم جدا، أسسه الفرنسيون عام ١٠٦٦. بداية، أود أن أشكر السيد بليكس والسيد البرادعي على تقريريهما وأن أعرب عن تقديري الكبير جدا لهما ولأفرقتهما التفتيشية على جهودهم الهائلة في مواجهة ما أعتقد أنه لا يزال أمرا واضحا جدا: إخفاق العراق في الامتثال التام والنشط للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

لا يمكن للقضية المطروحة أمامنا أن تكون أخطر من ذلك. فالأمر يتعلق بسلطة الأمم المتحدة ومسؤولية مجلس الأمن عن السلم والأمن الدوليين. فقبل ثلاثة أشهر فقط، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذنا بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي قدمته الولايات المتحدة وبلدنا. وقلنا آنذاك إن نشر العراق لأسلحة الدمار الشامل والقذائف الطويلة المدى وعدم امتثاله لقرارات المجلس يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

كنا نعلم جميعا – ونعلم الآن – أنهم كانت لديهم هذه الأسلحة. ولهذا قلنا إنها بحوزة العراق، ولهذا قال الشيء نفسه جميع الأعضاء الخمسة الدائمين وجميع الأعضاء الـ ١٠ المنتخبين. كنا نعلم أن القضية لا تتعلق بما إذا كان العراق يملك تلك الأسلحة أم لا، بل تتعلق بما إذا كان العراق يتعاون بنشاط للتخلص منها أم لا. وشددنا على أن المجتمع الدولي وجد العراق مذنبا قبل ١٢ عاما.

ويجدر أن نذّكر أنفسنا فقط بأن العراق هو البلد الوحيد في العالم الذي شن هجمات بالقذائف على خمسة من جيرانه، وغزا اثنين من جيرانه – كلاهما مسلمان – وقتل بلا أي مبرر مئات الآلاف من الأبرياء في إيران، وفي الكويت، وفي العراق نفسه.

لقد أشار السيد بليكس في تقريره إلى القرارات التي اتُخذت عام ١٩٩١، وقال للأسف إن الدرجة العالية من التعاون التي طالب بها المجلس من العراق لنزع سلاحه عبر التفتيش لم تتوفر. ويجدر أن نذّكر أنفسنا، عندما نناقش قضية الأطر الزمنية هذه، بأن هذا المجلس في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، أعطى العراق ٩٠ يوما لينزع سلاحه – أي بحلول ٢ تموز/يوليه ١٩٩١. وفي السنوات الـ ١١ وسبعة أشهر و١٢ يوما تلك – وهو وقت طويل جدا – منذ أن انتهى الأجل النهائي المحدد للعراق من المجلس، ما الذي فعلوه؟

حسنا، كانوا يكذبون؛ ويخفون؛ ويلجأون إلى الألاعيب – لعبة ''امسك ما تستطيع أن تمسكه''، على حد تعبير السيد بليكس في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وقال صدام طوال أربع سنوات إنه ليست لديه أية برامج أسلحة بيولوجية، ولا بكتيريا الجمرة الخبيثة، ولا فيروس الجدري، ولا غاز الأعصاب ''في إكس'' (VX). وبالفعل لم يجد المفتشون شيئا على الإطلاق. ولو لم ينشق صهر صدام نفسه لما كشف النقاب عن برنامج صدام للأسلحة البيولوجية، الذي كان أفظع مما يمكن أن يتصوره أحد.

ولكي أوافيكم بمستجدات القضية، وكما حدد السيد بليكس والسيد البرادعي في تقريريهما في ٢٧ كانون الثاني/يناير، أخفق العراق في الكشف عما آلت إليه آلاف الأطنان من الأسلحة الكيميائية والسلائف الكيميائية والقذائف والقنابل المصممة للجمرة الخبيثة وغاز الخردل وغاز الأعصاب فِي إكس. لم يكشفوا عنها بشكل تام وكامل، كما كان مطلوبا منهم، في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وأخفقوا في التعاون مع المفتشين بشكل كامل ونشط في المجالات المضمونية، وكذلك في النواحي الإجرائية. وأخفقوا جوهريا في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليهم.

لقد استمعتُ بعناية شديدة لزملائي الذين تكلموا حتى الآن. وكلنا متفقون على أهمية القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، ومن المدهش أن لا أحد ممن سبقوني قد أوعز – وأؤكد أن لا أحد ممن سيتكلمون بعدي سيوعز – ولو للحظة بأن العراق يمتثل بشكل كامل ونشط للالتزامات التي فرضناها عليهم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. إذن، لا تزال خروقات العراق المادية، التي حددناها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قائمة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أطرح الأسئلة التالية على المفتشين: لماذا اعتقد السيد بليكس أن العراق جدد معدات مثل غرف سبك المحركات في المأمون ومعدات معالجة الكيميائيات في الفلوجة، بعد أن كانت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة قد دمرت كلا الموقعين لأنهما كانا محظورين؟ ومنذ التقرير الأخير، كم عدد المقابلات التي أُجريت مع مسؤولين طلب المفتشون مقابلتهم، وكم عدد المقابلات التي أُجريت في أماكن كان المفتشون غير متأكدين من أنها لا تخضع للمراقبة والتنصت الالكترونيين من العراق؟ وهل تعامل العراق بشكل مرض مع المواد المفقودة والتي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٩٩ –

٥٠٠ ٨ لتر من بكتيريا الجمرة الخبيثة، و ١,٥ طن من غاز الأعصاب فِي إكس، و ٥٠٠ ٦ قنبلة كيميائية؟ وهل تتضمن الوثائق التي قدمها العراق مؤخرا أي دليل جاد حول هذا الأمر؟ وبالنسبة للملف النووي، كم من قضاياه غير المحسومة استطاعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحسمها من خلال تعاون العراق؟

أعتقد أن أهم نقطة طرحها السيد بليكس في تقريره، والتي رددها بعده كل من سبقوني في التكلم حتى الآن، وردت في ملاحظاته الختامية، عندما قال إنه بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لا يزال من الممكن أن تكون فترة نزع السلاح عبر التفتيش قصيرة إذا توفر التعاون الفوري والنشط وغير المشروط مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأفسر تلك العبارة بأن العراق لم يكن مستعدا حتى الآن لتقديم ذلك التعاون الفوري والنشط وغير المشروط. وأود أن أسأل السيد بليكس، بالإشارة إلى عبارة وردت في تقريره الذي عرضه في ٢٧ كانون الثاني/يناير، عما إذا كان يؤمن بأن العراق يقبل بإخلاص بترع السلاح المطالب به حتى الآن.

إن المسألة المطروحة أمامنا الآن تتعلق بسلطة الأمم المتحدة والتحدي الموجه لقرارات الأمم المتحدة. ولقد قلنا بالإجماع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر إن أمام صدام فرصة أخيرة. هل يمكن لأي أحد أن يقول - وهل يعتقد أي أحد هنا حقا - أنه اغتنم حتى الآن تلك الفرصة الأخيرة؟ إني آمل وأعتقد، مثل أي عضو آخر في هذا المجلس، وأظن في المجتمع الدولي، أن الحل السلمي لهذه الأزمة ربما لا يزال ممكنا. ولكن هذا سيتطلب تغييرا كبيرا وفوريا من صدام، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تماسكنا نحن، أعضاء مجلس الأمن، في مواجهة هذا المستبد، ونفذنا ما قصدناه بأقوالنا والقرارات التي اتخذناها بروح جماعية من قبل، وأعددنا أنفسنا لأن نجبر العراق على أن يتحمل العواقب الوخيمة التي قررنا جميعا حتميتها إذا لم ينته التحدي العراقي.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أقول: إن فترة الـ ١٢ سنة التي انقضت منذ اتخاذ قرار ٦٨٧ (١٩٩١) في ٣ نيسان/ابريل١٩٩١ كانت، بصراحة، فترة تحقير لهذه الهيئة - مجلس الأمن، وللأمم المتحدة، إذ جرت ألاعيب بسلطة المجلس. ولا يمكن وصف الفترة التي أعقبت طرد المفتشين الفعلي من العراق، من أواخر عام ١٩٩٨ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بفترة من أحسن فترات تاريخ المجلس، لأن العراق كان يقف موقف التحدي الصريح للأمم المتحدة، و لم يُتخذ في الحقيقة أي إجراء بشأن أسلحة الدمار الشامل.

إنني لفخور بأن المملكة المتحدة، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت زمام المبادرة بشأن هذا الموضوع وتقدمت بالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويسعدني أن ألاحظ التقدم الذي تحقق بصدد الترتيبات الإجرائية. كما يسعدني أن ألاحظ أنه، على الرغم من البيان الصريح للحكومة العراقية في ١٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي بأن المفتشين لن يعودوا أبدا إلى العراق، فإن المفتشين قد عادوا إلى العراق. ونلاحظ التقدم الذي أحرز بصدد الترتيبات الإجرائية.

ولكني أقول أيضا: إنني أعرف، وأعتقد أن الجميع هنا يعرفون، أننا في جهودنا لضمان خاتمة سلمية لهذه الأزمة ما كنا نبلغ هذه المرحلة إلا بعمل ما يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة منا، ألا وهو دعم العملية الدبلوماسية بتهديد ذي مصداقية باستخدام القوة، وأيضا بالاستعداد لاستخدام ذلك التهديد إن دعت الضرورة. فإن تقاعسنا عن ذلك، أي إذا

قررنا منح فرصة غير محدودة من الوقت للحصول على تعاون ضئيل أو لا تعاون بالمرة بصدد الجوهر، لأصبح تحقيق نزع سلاح العراق والسلام والأمن للمجتمع الدولي اللذين نتحمل المسؤولية عنهما، لا أكثر سهولة بل أكثر صعوبة بكثير.

هذه المسألة ليست بصدد العراق وحده، بل بصدد كيفية تعاملنا مع الضالعين في نشر تلك الأسلحة في أماكن أخرى عبر الكرة الأرضية. فإن وجهنا الرسالة إلى ناشري الأسلحة في أرجاء العالم بأن تحدي الأمم المتحدة يعود عليهم بالفائدة، فإن ما نحققه لن يكون السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد باول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أكون هنا مرة أخرى للنظر في هذا الأمر الهام. ويسرني جدا أن أكون هنا كوزير خارجية لبلد جديد نسبيا على وجه الكرة الأرضية. إلا أنني أعتقد أن بإمكاني أن أفخر بكوني ممثلا لأقدم ديمقراطية حول هذه الطاولة. إنني فخور بهذا. وهي ديمقراطية تؤمن بالسلام، أمة سعت خلال تاريخها إلى أن تبين كيف يستطيع الناس أن يعيشوا معا في سلام. ولكنها ديمقراطية لم تستشعر الخوف إزاء الاضطلاع بمسؤولياتها على المسرح العالمي حينما واجهتها تحديات، بل والأهم من هذا، حينما واجهت آخرين في العالم تحديات، أو حينما واجه النظام الدولي تحديات أو حينما واجهت المنظمات الدولية التي نحن جزء منها، تحديات.

هذا هو السبب في انضمامنا واشتراكنا بنشاط في أنشطة منظمات مثل الأمم المتحدة وغيرها، التي وحدت صفوفها لخدمة السلام وخدمة الأمن المتبادل، ومن أجل إفهام الدول الأخرى التي تنتهج طريق الدمار وتسير على طريق تطوير أسلحة الدمار الشامل وتهدد جيرانها بأننا سنقف بلا مهابة وفي صف واحد لمواجهة مثل هذه التحديات.

أود أن أعرب عن امتناني للسيد بليكس والسيد البرادعي لبيانيهما هذا الصباح. لقد تحملا مهمة حافلة بالتحديات الصعبة حينما ذهبا إلى العراق في الخريف الماضي سعيا وراء نزع السلاح حسبما اقتضاه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). لقد استمعت باهتمام لكل ما ذكراه هذا الصباح، ويسعدني سماع أنه حدث تقدم بصدد سير العملية. ولقد أسعدني حدوث تقدم يتمثل في عدم وجود خمسة مرافقين لكل مفتش، بل أقل من خمسة مرافقين لكل مفتش. ولكني أعتقد أن المفتشين لا يزالون موضع رقابة وموضع ملاحظة، وموضع تصنت عليهم. ولا يزال المفتشون محرومين من حرية التنقل في أرجاء العراق، وهي الحرية التي تلزم لهم لإنجاز عملهم بصورة جيدة.

ويسعدني أن عددا من الأشخاص تقدموا لإجراء المقابلات معهم. ولكن لم يُقدم على هذا كل الأشخاص الذين ينبغي أن يتقدموا لإجراء المقابلات أو ليست لديهم الحرية لإجراء مقابلات على نحو يضمن لهم سلامتهم وسلامة أسرهم حسبما يقتضيه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وإنني مغتبط بأن الوصول كان سهلا بصورة نسبية.

لكن هذه كلها أمور إجرائية، وليست جوهرية، وإنني لسعيد أيضا أن أسمع أن القوانين، التي كان ينبغي سنها منذ سنوات، قد سنت الآن. ولكن هل يعتقد أحد أن قانونا من صدام حسين سيغير الوضع بصورة أساسية؟ ولمن يوجه هذا القانون؟ الذي يأتي صبيحة يوم نتحرك فيه قدما على الطريق الذي وضعه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). هذه كلها مسائل إجرائية وهي كلها خدع لتضليلنا.

يقولون إن لجنتين شُكلتا للبحث عن مواد يزعمون في المقام الأول أنها غير موجودة. هل يستطيع أحد من الناس الاعتقاد بأن أيا من هاتين اللجنتين الجديدتين ستبحث بنشاط عن المعلومات التي يحاولون بتصميم إنكارها على المجتمع العالمي وعلى المفتشين، خلال ما ينوف على ١١ سنة؟

إنني أشيد بالمفتشين. وأشكرهم على ما يقومون به. ولكني في الوقت ذاته يجب علي أن أعود مرة أخرى إلى النقطة التي رددها المفتشون مرارا وتكرارا؛ وقد ذكروا هذه النقطة مرة ثانية هذا الصباح، وهي نقطة رددوها خلال ما يزيد على ١١ سنة. لسنا بحاجة إلى مزيد من المفتشين، ولا إلى المزيد من الوصول المباشر إلى المواقع. نحن بحاجة إلى التعاون الفوري والنشط وغير المشروط والكامل من جانب العراق. إن ما نحتاجه هو أن يترع العراق أسلحته.

لم يكن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بصدد التفتيش. وسأقولها مرة أخرى: لم يكن القرار الـ ١٤٤١ (٢٠٠٢) بصدد التفتيش. القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) كان بصدد نزع سلاح العراق. لقد عكفنا على صياغة ذلك القرار فترة سبعة أسابيع، منذ ألقى الرئيس بوش خطابه السنوي أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر إلى أن اعتمد القرار في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. لقد دارت مباحثات مركزة. وكلكم ملمون بهذا؛ فقد اشتركتم في تلك المباحثات. لقد كان القرار حول نزع السلاح.

لقد بدأ القرار بجملة واضحة تقول إن العراق قد ارتكب انتهاكا ماديا لالتزاماته خلال الـ ١١ سنة الماضية، وأنه لا يزال في انتهاك مادي حتى ذلك اليوم، يوم اعتماد القرار. وقال القرار: على العراق الآن أن يمتثل، عليه أن يترع سلاحه. ومضى القرار إلى القول إننا نود أن نرى العراق يصدر خلال ثلاثين يوما إعلانا بكل أنشطته. ''ضعوا كل شيء على الطاولة؛ دعونا نرى ماذا كنتم تفعلون. أعطونا إعلانا يمكن لنا أن نصدق أنه إعلان كامل شامل صحيح'' – هذا هو ما قلناه للعراق في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ٢٩ يوما جاءونا بـ ١٢ ٠٠٠ صفحة ولا أحد بهذا المجلس يستطيع أن يقول إن ذلك الإعلان كان كاملا شاملا صحيحا.

والآن بعد عدة أشهر من تقديم ذلك الإعلان – لم أسمع شيئا يوحي بأنهم ملأوا الفراغات التي كانت بذلك التقرير، أو أنهم أضافوا أدلة جديدة يمكن لها أن تمنحنا الثقة في أن لدينا الآن إعلانا كاملا شاملا صحيحا. وتتذكرون أننا وضعنا المطلب الخاص بتقديم الإعلان في القرار كاختبار مبكر لجدية العراق. وهل هم جادون؟ هل هم في سبيلهم إلى نزع السلاح؟ هل هم، في سبيلهم إلى الامتثال؟ هل سيتعاونون؟ والجواب، عبر ذلك الإعلان، كان: ''لا – إننا سنرى ماذا نستطيع أن نخفيه. سنرى كم يمكن لنا أن نموه عليكم به. وسوف يصفق الجميع ويقولون: أليس هذا مدعاة للدهشة. لقد قدموا إعلانا، إعلانا لا فائدة عملية له.

ثم بلغنا مستوى معينا من قبول حقيقة عودة المفتشين. ولنتذكر أن العراق حاول استخدام تلك الخدعة عقب خطاب الرئيس بوش مباشرة في شهر أيلول/سبتمبر، للحيلولة دون إصدار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وفجأة في يوم الاثنين التالي على خطاب الرئيس، قالوا: ''سنسمح للمفتشين بالعودة''. لماذا؟ لأنه حينما تكلم الرئيس ورأى العراق أن المجتمع الدولي قد أخذ كلمته بجدية وحزم – عرف أن عليه أن يعمل شيئا. لم يعمل العراق ذلك الشيء بسبب طيبة قلبه ولا لأنه اكتشف فجأة أنه كان في حالة انتهاك كل تلك السنوات. لقد فعلوه بسبب الضغط. فعلوه لأن هذا المجلس وقف وقفة حازمة، فعلوه نظرا لأن المجتمع الدولي قال، ''كفى! لن نسمح للعراق بالاستمرار في حيازة أسلحة التدمير الشامل لكي تستعمل ضد شعبه نفسه، ولكي تستعمل ضد جيرانه، أو الأسوأ من ذلك، إذا وجدنا رابطة

في فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر بين العراق والمنظمات الإرهابية التي تبحث عن تلك الأسلحة نفسها''. وسأؤكد - وسأقدم المزيد من الأدلة - إن تلك الروابط تبرز الآن وفي وسعنا أن نثبت أنها موجودة.

ولا يمكننا أن ننتظر إلى أن يظهر أحد هذه الأسلحة البشعة في إحدى مدننا ونعجب كيف وصلت بعد أن يفجرها تنظيم القاعدة أو شخص آخر. وهذا هو الوقت لملاحقة هذا النوع من الأسلحة من المصدر.

ذلك هو موضوع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وحتى هذا اليوم لم نر مستوى التعاون الذي كان متوقعا، ومنتظرا ومأمولا - لقد كنت آمل فيه. ولم يعمل أحد بدأب أكثر من الولايات المتحدة. وأقول إنه ما من أحد عمل بدأب أكبر مني - وأقول ذلك بكل تواضع - في سبيل تقديم قرار من شأنه إظهار تصميم المجتمع الدولي للقيادة في العراق حتى يفوا الآن بالتزاماتهم ويبرئوا ساحتهم ويمتثلوا. ولم يفعلوا. وبغض النظر عن النقاش الذي سمعناه حتى الآن صباح هذا اليوم عن، ''إعطاء عمليات التفتيش مزيدا من الوقت؛ وقيام طائرات إضافية بالتحليق فوق العراق؛ وإضافة المزيد من المفتشين إلى عملية التفتيش''. فقد ذكر السيد بليكس في وقت سابق من هذا الأسبوع أن المطلوب ليس المزيد من المفتشين. المطلوب هو ما قاله كل من السيد بليكس والسيد البرادعي، وما ظل مطلوبا منذ عام ١٩٩١: أي الامتثال والتعاون الفوري والنشيط ودون شروط.

ويسرني أن العراق يناقش الآن هذه المسألة مع جنوب أفريقيا. ولكنها ليست عملية جراحية للدماغ. جنوب أفريقيا تعرف كيف يتم ذلك. وكل شخص يعرف كيف يتم ذلك. ولو كنا نحصل على التعاون الذي توقعناه عندما اعتمدنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) والتعاون الذي آملنا فيه عندما صدر القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لكانت هذه الوثائق تتدفق من المساكن، وتتدفق من المصانع، ولما كان هناك سؤال عن توفير إمكانية الوصول إلى المواقع ولما كانت هناك أسئلة عن إجراء المقابلات. ولو كان العراق جادا في هذه المسألة، لكان الذين تقرر إجراء مقابلات معهم يقفون خارج مكاتب لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في بغداد وغيرها من المدن، ينتظرون إجراء مقابلات معهم نظرا لأنهم سيكونون مصممين على أن يثبتوا للعالم ويقدموا له كل ما هو مطلوب من دليل على أن أسلحة التدمير الشامل لم تعد موجودة.

وبغض النظر عن كل البلاغة الجميلة، ما زالت الأسئلة قائمة. وقد تكلم بعض زملائي عنها. فنحن لم نتبين بعد ما هو مصير الجمرة الخبيثة. ولم نتبين مصير عنصر البوتيولم، وغاز الأعصاب ''في إكس'' والعوامل البيولوجية الخام ومواد التكاثر و ٣٠٠٠٠ من الذخائر الكيميائية والبيولوجية. وهذه ليست مسائل تافهة يمكن للمرء ببساطة أن يتجاهلها ويبعد عنها ويقول ''حسنا، ربما يجدها المفتشون، وربما لا يجدونها''. ولم نحصل على إعلان كامل ودقيق. ولقد رأينا إعادة بناء حجرات السبك بغرض إنتاج القذائف. لماذا؟ لأنهم ما زالوا يحاولون تطوير هذه الأسلحة. ولم نر نوع التعاون الذي كان منتظرا، ومتوقعا ومطلوبا من هذه الهيئة. ويجب أن نستمر في المطالبة به، ويجب أن نستمر في ممارسة الضغط على العراق وأن نظهر القوة للعراق حتى تتأكد من أن التهديد باستعمال القوة ما زال جاهزا لأن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) كله يعني الامتثال، وليس عمليات التفتيش، وقد وضعت عمليات التفتيش كطريقة لمساعدة العراق في الاستجابة والامتثال: من أجل التحقق؛ ومن أجل الرصد، كما قال رئيس المفتشين.

ولكن ما زالت لدينا إجابة غير مكتملة من العراق. ونحن نواجه حالة صعبة. المزيد من عمليات التفتيش؟ هذه ليست الإجابة. ما نحتاج إليه هو التعاون الفوري. الوقت؟ كم يستغرق من الوقت القول، ''أفهم إرادة المجتمع الدولي،

وسأقوم أنا ونظامي بكشف كل شيء لكم'' والتخلي عن لعبة 'إحذر'. فلا تشكيل اللجان، ولا إصدار المراسيم، ولا سن قوانين بصورة فجائية قبل يوم من عقد جلستنا كان ينبغي سنها قبل سنوات تمثل تصرفات مسؤولة من جانب العراق. إنها جهود مستمرة للخداع، والإنكار، وتحويل الأنظار، ولإخفاء الأثر عنا، ولحرفنا عن الطريق.

لقد توقع القرار هذا النوع من الاستجابة من العراق. ولهذا السبب قلنا في كل مناقشاتنا عن ذلك القرار ''إنهم في خرق مادي. وإنهم إذا ارتكبوا خرقا ماديا جديدا بتقديم بيانات زائفة أو الامتناع عن التعاون والامتثال، كما ورد في الفقرة ٤ من منطوق القرار، سيحال الأمر إلى مجلس الأمن من أجل العواقب الوخيمة''. وأؤكد أنه بغض النظر عن التحسينات في الترتيبات الإجرائية التي لاحظناها – وأنا أرحب بهذا وأشكر المفتشين على عملهم الشاق – فإن هذه التحسينات لن تبعدنا عن القضية المركزية، القضية المركزية التي ما زالت بين أيدينا. وإن استخدام مزيد من المفتشين ومنح مدة أطول للتفتيش لن تبعدنا عن القضية المركزية، المشكلة المركزية التي نواجهها وتلك القضية المركزية هي أن العراق لم يمتثل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

التهديد باستعمال القوة يجب أن يبقى. وينبغي أن تكون القوة دائما الملاذ الأخير. ولقد ظللت أعظ بذلك معظم حياتي المهنية بوصفي جنديا وبوصفي دبلوماسيا. لكنها يجب أن تكون ملاذا. ولا يمكننا أن ندع هذه العملية ممدودة إلى ما لا نهاية، كما يحاول العراق أن يفعل الآن: ''تمديدها فترة كافية لجعل العالم ينظر في اتجاهات أخرى. وسينشغل مجلس الأمن بقضايا أخرى. وسنفلت من العقاب مرة أخرى''.

أصدقائي، لا يجوز السماح لهم بالإفلات من العقاب مرة أخرى. نحن الآن في وضع يتطلب فيه عدم امتثال وعدم تعاون العراق المستمر، يبدو لي في أوضح تعبير، أن يبدأ هذا المجلس بالتفكير في عواقب التهرب من هذه المشكلة أو في واقع أننا يجب أن نواجه هذه المشكلة، وأننا في مستقبل قريب جدا سيتعين علينا أن ننظر فيما إذا كنا وصلنا أو لم نصل إلى النقطة التي يجب على المجلس أن يواجه فيها هذه القضية – مهما كانت تدعو إلى الاشمئزاز ومهما كان ترددنا تجاهها. كثيرون منكم يتمنون ألا يتعين عليهم مواجهة هذه القضية، لكنها قضية لا بد أن تواجه، والقضية هي ما إذا كان الوقت قد حان أم لم يحن للنظر في نوع العواقب الوخيمة التي قصدها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). والسبب في أننا لا يجوز أن ندير ظهورنا لها هو أن هذه الأسلحة بشعة. فنحن نتكلم عن أسلحة لا تقتل أشخاصا قليلين، لا ١٠٠ شخص ولا ١٠٠٠ شخص فحسب، وإنما في وسعها قتل عشرات الآلاف من الناس إذا وقعت هذه الأسلحة في الأيدي الآثمة.

ويتوقف أمن المنطقة، وآمال شعب العراق أنفسهم وأمننا على الوفاء بالتزاماتنا وإنفاذ العواقب الوخيمة التي يطالب بها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، إذا دعى الأمر. إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يُعنى بنزع السلاح والامتثال وليس بمجرد ترتيبات إجرائية لاستمرار عمليات التفتيش إلى الأبد دون حل المشكلة الأساسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور. س. إيفانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تمثل جلستنا اليوم مناسبة فريدة في تاريخ الأمم المتحدة ويجتمع مجلس الأمن مرة أخرى على سبيل الاستعجال على مستوى وزراء الخارجية للبحث عن حل لأكثر المشاكل حدة. تسوية الحالة المتعلقة بالعراق. وتمثل هذه الحقيقة دليلا

إضافيا على أن المجتمع الدولي يعتبر الأمم المتحدة أنسب آلية لتسوية أكثر القضايا الملتهبة التي تواجه العالم اليوم.

ففي إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتحديد تتاح لجميع الدول فرصة، على قدم المساواة، للبحث عن حلول للمشاكل التي تتعلق بمصالح الأمن العام. ولهذا السبب، ومع كل جلسة إضافية لمجلس الأمن، يحدو المزيد من الآمال المجتمع الدولي لتعزيز وحدة وتضامن الدول في وجه التهديدات والتحديات المشتركة.

إن التقريرين اللذين قدمهما اليوم السيد بليكس والسيد البرادعي، اللذان نرحب بهما ونشكرهما على الكمية الكبيرة من العمل الذي يؤديانه، أظهرا بوضوح أنه أمكن في العراق إثبات إمكانيات فريدة في مجال عمليات التفتيش والمراقبة. وأعتقد أننا يجب أن نهتدي في مناقشاتنا واستنتاجاتنا، لا بالأحاسيس والانفعالات ومشاعر التعاطف أو التنافر تجاه نظام معين، بل بالأحرى، يجب أن نهتدي بالحقائق الفعلية، وأن نستمد، وعلى أساس تلك الحقائق، استنتاجاتنا.

ولهذا السبب أيدنا عودة المفتشين إلى العراق ولهذا السبب يجب أن نواصل توفير كل مساعدة ضرورية لهم. فلن يتسنى لنا التوصل إلى استنتاج صائب، دون الوقوع في خطأ، إلا بالاستناد إلى البيانات الفنية التي يزودونا بها.

و تسير أعمال التفتيش الدولية التي يُضطلع بها بصفة يومية على نحو سلس بتعاون من جانب العراق. فالوصول إلى كافة المواقع، بما فيها أشد هذه المواقع حساسية، متاح دون إعاقة، كما هو مطلوب بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

و أحرز قدر كبير من التقدم خلال زيارة السيد بليكس والسيد البرادعي الأخيرة إلى بغداد، ولا يمكننا أن نتجاهل ذلك. و لم يعد الآن ثمة عائق يحول دون الرصد الجوي للأراضي العراقية باستخدام الطائرات يو-٢ الأمريكية والميراج ٤ الفرنسية والأنتونوف الروسية.

وتتحسن الحالة فيما يتعلق بالمقابلات مع العلماء العراقيين. فهي تجرى الآن بدون مشرفين. وقد زود العراقيون لجنة الرصد والتحقق والتفتيش بعدد من الوثائق الجديدة عن البرامج العسكرية السابقة، كما شكلوا لجنتين للبحث عن مواد إضافية.

لا يمكننا بحال أن نتجاهل هذه الوقائع. وبوسعنا أن نعود بالذاكرة إلى جلستنا المعقودة يوم ٥ شباط/فبراير، حين جرى تناول هذه المسائل بوصفها معلقة وطلبنا إلى العراق حلها. وبفضل الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد بليكس والسيد البرادعي تمت الآن تسوية هذه الأمور. بل إن هناك في الواقع تحركاً إلى الأمام، أكرر أننا لا نملك إغفاله.

ونحث بغداد بشدة على المضي في زيادة تعاونها مع المفتشين الدوليين. ففي ذلك أولاً وقبل كل شيء مصلحتهم الخاصة. ومن الواضح أن الظروف اللازمة متاحة لكل من اللجنة والوكالة للاضطلاع بالمهام المسندة إليهما. وعلى قدر علمنا لا يقترح أحد تغيير ولاية أي منهما، أو إدخال أي تعديلات على القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي اتُخذ بالإجماع. ولكن جميع دول العالم، أو غالبيتها الساحقة على الأقل، تقول إنه يتعين على مجلس الأمن مواصلة تزويد المفتشين بكل ما يلزمهم من الدعم.

بيد أنه لا بد في الوقت ذاته من جعل أعمال المفتشين أكثر منهجية وتركيزاً. ومن الضروري تحديد أهداف واضحة ثم رصد تنفيذها باستمرار. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى مسؤوليات المفتشين التي يجسدها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي يجب على كل من اللجنة والوكالة وفقاً له أن تقدم إلى مجلس الأمن برنامج عملها لإقراره، بما فيه قائمة بمهام نزع السلاح الرئيسية. ومن شأن اعتماد

هذا البرنامج أن يزودنا بمعايير موضوعية، ليس لأغراض تقييم درجة تعاون بغداد مع الأمم المتحدة فحسب، بل وأهم من ذلك بكثير، لمساعدتنا في تقديم إجابة على السؤال عما إذا كان العراق يشكل اليوم خطراً يتهدد السلام والأمن الدوليين، وعما يجب عمله تحديداً لإزالة هذا الخطر. ويجب تقديم برنامج العمل المذكور في أسرع وقت ممكن.

وقد توجه للسيد بليكس والسيد البرادعي أسئلة بسيطة بغرض الاستيضاح. ولكن ثمة نقطة مبدئية واحدة يجب علينا جميعاً أن نجيب عليها، وهي هل يجب أن يواصل مفتشو البعثة والوكالة عملهم في العراق لصالح التوصل إلى تسوية سلمية، وهل تمت تلبية كافة الشروط المؤدية إلى هذا الهدف؟ وتجيب روسيا على هذا السؤال بكلمة ''نعم''. نعم، لقد تمت تلبية هذه الشروط، ونعم يجب أن يواصل المفتشون قيامهم بعمليات التفتيش. وتشارك في هذا الموقف الغالبية الساحقة من دول العالم، بما فيها داخل نطاق مجلس الأمن.

لقد سنحت لنا فرصة فريدة من نوعها للتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية حل هذه المشكلة الدولية الملحة للغاية إلحاحاً بالوسائل السلمية، بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة. وهذه فرصة حقيقية، ولا يجب تفويتها. إذ يجوز اللجوء للقوة، ولكنه لا يجوز إلا حين تستنفد كافة الوسائل العلاجية الأخرى. وكما يتبين من مناقشات اليوم فإننا لم نصل بعد إلى هذه النقطة. ويحدوني الأمل في ألا نصل إليها.

إننا جميعاً ندرك تمام الإدراك المسؤولية غير العادية التي أناطها بنا المجتمع الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويجب لذلك أن توجه طاقاتنا لتوحيد جهودنا ، بدل من التنافس مع بعضنا البعض.

ومن الأمور ذات الدلالة أن جلسة اليوم تعقد في عيد الحب. وهذا يوم يرتبط فيه الأشخاص ويرسخون أعظم آمالهم. ونرجو أن نتمكن من أن نحذو حذوهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد لويس إرنستو ديربيس، وزير خارجية المكسيك.

السيد ديربيس (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): ما برحت المكسيك تعرب بشكل واضح طوال عملية التفتيش برمتها عن ثقتها في روح الحيدة والمهنية والجدية والإيجابية التي تعمل بها أفرقة السيد بليكس والسيد البرادعي. وفي هذه المناسبة، وبعد الاستماع إلى تقريريهما، فإننا نؤكد مجدداً تلك الثقة.

ونرى في التقرير المقدم اليوم درجة من التحسن في ظروف العمل التي يعمل في ظلها المفتشون. فقد غير العراق خلال الأسابيع الثلاثة الماضية موقفه من الاستطلاع الجوي وإجراء المقابلات مع العلماء، وقدم وثائق يمكن أن توضح بعض المسائل المعلقة. وصدر في العراق في الوقت ذاته مرسوم يحظر استيراد وإنتاج المواد التي يمكن استخدامها لصنع أسلحة الدمار الشامل.

وكما أن من الواضح أن تقرير اليوم يشير إلى بعض التحسن في اتجاه العراق، من الواضح أيضاً أن الحكومة العراقية ما زالت تتملص من مسؤولياتها الدولية. فهي لم تستجب بعد لنداءات المجتمع الدولي المتكررة بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بأن تتعاون في تحقيق نزع السلاح المطلوب دون قيد أو شرط.

ويدعو المجتمع الدولي إلى نزع سلاح حقيقي قابل للتحقق منه ويريد أن يعلم على وجه التحديد الموضع الذي دمر فيه العراق ترسانات أسلحته الكيميائية والبيولوجية وكيف دمرها، إن كان قد فعل ذلك، ومكان المنشآت التي أنتجت فيها هذه النوعية من الأسلحة والوضع الحالي لهذه المنشآت. وثمة حقيقة واحدة على الأقل لا سبيل إلى دحضها. فقد ثبت أن العراق كان يمتلك هذا النوع من

الأسلحة واستخدمها في الحربين الماضيتين اللتين خاضهما. والآن يطالب المجتمع الدولي بمعرفة مكان هذه الترسانات أو الحصول على دليل على تدميرها بشكل فعال.

وكما حدث في مناسبات قليلة في تاريخ الأمم المتحدة، يجتهد أعضاء مجلس الأمن في البحث عن وسائل بديلة تؤدي لتحقيق الهدف المشترك، المتمثل في تفكيك ترسانات العراق من أسلحة الدمار الشامل. فنحن متحدون على تحقيق هذا الهدف ولكننا منقسمون بشكل متزايد إزاء أنجع الطرق وأقلها تكلفة لبلوغه. وقد نوقشت النهج والمقترحات المختلفة ونُظر فيها بروح من الحفاظ على وحدة مجلس الأمن، ففي هذا المجلس تكمن قوة نظام للأمن الجماعي، هو الأمم المتحدة.

وفي إطار تلك المداولات، كانت مساهمة المكسيك موجهة نحو الحفاظ على ذلك التوافق في الآراء، واستكشاف سبل سلمية ومتعددة الأطراف لتحقيق نزع أسلحة العراق فورا وبفعالية وعلى نحو يمكن التحقق منه. وهذا هو السبب في أننا، بعد الاستماع إلى تقريري السيد بليكس والسيد البرادعي صباح اليوم، نؤكد من جديد ثقتنا في عمليات التفتيش باعتبارها الآلية التي أقرها المجتمع الدولي للكشف عن أسلحة الدمار الشامل في ذلك البلد والقضاء عليها. أما إذا كانت تلك العمليات لم تؤت حتى الآن النتائج المرجوة منها، فإن مهمة مجلس الأمن الأولى هي ضمان أن تؤدي تلك العمليات رسالتها. ولا يفوتنا أن نشدد على ضرورة أن يحدث العراق تغييرا جذريا في موقفه، حتى يستفيد بالكامل من الفرصة الأخيرة التي أتاحها له هذا المجلس.

إن المكسيك تشعر بقلق خاص إزاء الضرر الذي يتسبب فيه هذا الصراع أصلا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وفيما يتعلق بالهدوء الاجتماعي في العالم كله. ففي غضون أسابيع قليلة بدأت تظهر بوادر استقطاب سياسي دولي، بينما يعاني الاقتصاد الدولي العواقب الناجمة عن القلق وعدم اليقين. ونحن في المكسيك لسنا محصنين ضد تلك الآثار – ولسنا أقل من غيرنا اكتراثا بها. ونزع أسلحة العراق في إطار عملية تسمح على نحو قاطع بامتثاله المطلق لها، قد يساعد في تخفيف علامات التوتر هذه، ويوفر اليقين للاقتصاد العالمي. وفي هذا المجال، علينا أن نضاعف جهودنا؛ وعلينا أن نعيد إحياء قيم السلام باعتبارها الوصفة الرئيسية لفضح الإرهاب.

وتؤكد المكسيك مجددا ثقتها الكاملة في قدرة الأمم المتحدة على تسوية المنازعات الدولية، وفي ضرورة استنفاد جميع الوسائل السلمية المتاحة لنا، وقبل كل شيء، إيماننا بضرورة تعزيز القيم التي أدت إلى إنشاء المنظمة والتي أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى في ضوء المعضلات الراهنة.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلادي أن تكون هذه الجلسة الإضافية التي يعقدها مجلس الأمن بشأن المسألة العراقية، مفتوحة أمام جميع أعضاء المنظمة. فهذه المبادرة الموفقة تتيح فرصة للمجتمع الدولي لأن يشارك مباشرة في الاطلاع على آخر تطورات الحالة في العراق التي تثير قدرا كبيرا من القلق.

لقد استمعنا باهتمام شديد إلى التقييم المفيد لحالة عمليات التفتيش، والذي قدمه منذ قليل السيد بليكس والسيد البرادعي اللذان يتوجه إليهما وفدي بالشكر الجزيل. وفي ضوء ذلك التقييم، نلاحظ أن ثمة تقدما قد أحرز بالتأكيد منذ قدما تقريرهما المرحلي في أواخر كانون الثاني/يناير، وأن المسائل المعلقة، رغم ذلك، ما زالت كثيرة. ويتمثل أحد عناصر هذا التقدم، في أن المفتشين تمكنوا من إجراء مقابلات مع خمسة علماء عراقيين دون حضور مرافقين. ونلاحظ أيضا أن القيود التي ظلت مفروضة حتى

الآن على عمليات الطيران الاستطلاعية بواسطة الطائرة U-2 قد رفعت. كما أن التشريع الذي يحظر إنتاج أسلحة الدمار الشامل قد تم إقراره فورا، على ما أعتقد.

ووفد بلادي يقدر تلك الحقائق التي نعتبرها بداية لتعاون نشط من جانب العراق. ومع ذلك، فإن اكتشاف كميات كبيرة من الأنثراكس وغاز الخردل، رغم إتلافها، وتطوير برنامج للقذائف التي يتجاوز مداها الحد المسموح به وهو ١٥٠ كيلو مترا، وتسليم المفتشين وثائق أخرى عن مسائل معلقة لم تكن واردة في إعلان ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كل هذا يثير تساؤلات جديدة.

ورغم كل ذلك، فإن وفد بلادي الذي يقدر كثيرا التقدم الذي أحرزه المفتشون حتى الآن، يدعو إلى مواصلة عمليات التفتيش، وإن كنا نؤمن بضرورة عدم مواصلتها إلى ما لا نهاية. وفي ظل الوضع الراهن، نرى أن السماح بمهلة زمنية إضافية معقولة، من شأنه أن يساعد في البحث عن توافق الآراء الذي يمكن أن يقرب بين وجهات النظر المعرب عنها حول هذه الطاولة، والتي لا بد من ملاحظة تضاربها الشديد.

إن بلدي، غينيا، يقلقه التصاعد المفاجئ في حدة التوتر داخل صفوف المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأزمة العراقية. ومع ذلك، فإن الجميع متفقون على نقطة أساسية ألا وهي ضرورة نزع أسلحة العراق. ولكن ما هو السبيل إلى تحقيق ذلك؟ وهنا يكمن لب المسألة - فالآراء متضاربة حول السبيل الواجب اتباعه. وهذا ما يدعو بلادي إلى المناشدة من أجل الإسراع ببدء حوار مباشر وبناء فيما بين أعضاء مجلس الأمن، حتى نتمكن من التغلب على مناخ التوتر هذا الذي يمكن أن يوجه ضربة قاسية لمنظومة الأمم المتحدة. وأنا واثق بأن الجميع يتفقون على أن ذلك لن يخدم مصلحة أحد.

وقد استمعنا في هذه القاعة من شخصيات بارزة إلى أفكار مفيدة جدا تستهدف إيجاد حل إيجابي للأزمة. ويود وفد بلادي، بعد أن سجل بعناية كل تلك الأفكار، أن يشدد على ضرورة التزام العراق بأن يوافق في النهاية على التعاون فورا وبنشاط وفي تقيد صارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وعلى العراق أن يكف عن مناوراته التسويفية؛ لأن التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة تتوقف على ذلك.

ونجدد التأكيد على ثقتنا في السيد بليكس والسيد البرادعي والأفرقة التابعة لهما، الذين أبدوا مهارة مهنية في تنفيذ ولايتهم. ويمكنهم أن يطمئنوا إلى دعمنا الكامل. ونحثهم على مواصلة جهودهم من أجل استكشاف كل الإمكانيات التي توفرها عمليات التفتيشات.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على الحاجة إلى أن يواصل المجلس العمل يدا واحدة، لأن هذا هو السبيل الوحيد لبلوغ هدفنا المنشود. ويجب ألا تغيب عن أنظارنا هذه الضرورة الحتمية، لأن المعرض للحظر هنا، بغض النظر عن وحدة المجلس، هو مستقبل هذه المنظمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يعترف الجميع بأن هذه اللحظة حاسمة بالنسبة لمجلس الأمن، وبالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وتتضح أهمية هذه الجلسة من وجودكم هنا، سيدي، لترؤس مداولات مجلس الأمن، ومن مشاركة تسعة وزراء خارجية آخرين فيها.

استمع وفد باكستان إلى التقريرين الأخيرين المقدمين من السيد بليكس والسيد البرادعي، ونحن ممتنون لهما على تلك الرحلة التي قاما بها مرة أخرى لتزويدنا بآخر ما لديهما من معلومات مستكملة عن الحالة هناك. ويشير التقريران إلى بعض التطورات المهمة التي استجدت بعد ٢٧ كانون الثاني/يناير، كما يشيران إلى العمل الذي ما زال يتعين القيام به.

وقد استجابت الحكومة العراقية على نحو بناء للمعايير المرجعية الثلاثة التي حددها السيد بليكس لعملية التفتيش: قبول المراقبة الجوية، وإجراء مقابلات بدون حضور مرافقين، واعتماد تشريع وطني. وكانت هناك أيضا استجابات تتعلق بمسائل مضمونية - منها على سبيل المثال سجل تدمير الذخائر.

وبطبيعة الحال، وكما أوضح كل من السيد بليكس والسيد البرادعي، هناك عدد كبير من المسائل والشواغل التي ما زالت معلقة والتي يتعين معالجتها. ولا يزال السيد بليكس يلمس موقفا جادا من جانب العراق نحو التعاون في عملية التفتيش مع الحاجة إلى مزيد من التعاون بشأن المسائل المضمونية. وما زال تقييم السيد البرادعي يفيد بإمكانية نزع أسلحة العراق من خلال عمليات التفتيش. ومن المفهوم، بالطبع، أن صبر بعض أعضاء مجلس الأمن المهمين بدأ في النفاذ. فقد انقضت ١٢ سنة منذ تكليف مفتشي الأمم المتحدة بمهمة الكشف عن قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل.

وكانت نية القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) التعجيل بعمليتي الاكتشاف والتدمير. وفي الوقت نفسه، لاحظنا أيضا المطالبة بتوخي الحذر المتضمنة في البيان الذي أصدره ثلاثة أعضاء في المجلس وأيدته بعض الدول الأعضاء الأخرى. والمطلب الذي تقدم به مجلس الأمن في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) اتسم بالمصداقية لأنه اعتمد بالإجماع. ويعزى تعاون العراق مجددا إلى حد كبير إلى مصداقية عزم المجلس على إنجاز القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق.

ونعتقد بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحتفظ بوحدة الغرض والعمل هذه. ونعتقد بأنه توجد في الوقت الحاضر ثلاثة عناصر يستطيع المجلس أن يتحد بشأنها. العنصر الأول هو التفضيل العام، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، لإنجاز القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق بالوسائل السلمية.

والعنصر الثاني هو الاعتقاد بأنه، بغية تحقيق ذلك، يتعين على العراق، على حد التعبير الوارد في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، أن يتعاون على الفور وبنشاط وبلا شروط - أي أنه يتعين عليه أن يشترك بالفعل في تدمير قدراته من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها وأن يظهر بصورة موثوقة لمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن تلك الأسلحة قد تم تدميرها. ونعتقد بأن هذا التعاون يحقق على أسمى وجه مصالح العراق. ونحن على استعداد للنظر في مقترحات من أجل تعزيز آليات التفتيش إذا كان من شأن ذلك أن يعجل بالعملية.

العنصر الثالث هو الاستعداد لإتاحة المزيد من الوقت لإنجاز القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق بوسائل سلمية، ولكن بما يتفق مع روح ومعنى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وقد قال السيد بليكس إن الوقت سيكون قصيرا نسبيا، بفضل تعاون العراق الفوري والنشيط وغير المشروط.

ومن الواضح أن جميع أصحاب النوايا الحسنة يرغبون في استنفاد كل الإمكانيات لحل هذه الأزمة بوسائل سلمية قبل أن يقرر بشأن آلية الإنفاذ. ولن يكون قرار استخدام القوة سهلا لأي شخص. وترى باكستان، وهي بلد مسلم من المنطقة، أن اتخاذ قرار كهذا سيكون بالغ الصعوبة، ولذلك نود أن نرى أنه لم يدخر أي جهد للتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

وتعلق باكستان أهمية قصوى على المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه. ولنا مصلحة كبيرة في المحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة كلها. ونرى أن الشاغل

الرئيسي يتمثل في سلامة ورفاه شعب العراق. ولا بد من أن نبذل كل جهد ممكن لكفالة أن معاناة الشعب العراقي لن تتفاقم. والواقع أن هدفنا يجب أن يكون إنهاء معاناة الشعب العراقي. ونثق ونأمل أن تضع القيادة العراقية أيضا شعبها في المقام الأول.

السيد بلنغا - إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بحضور الأمين العام مناقشة المجلس اليوم الهامة بشكل واضح.

وأعرب عن الشكر أيضا للسيد بليكس والسيد البرادعي على تقريريهما بعد بعثتهما إلى بغداد مؤخرا. ويؤمن وفدي بأنهما أنجزا عملا جيدا، وبأن النتائج كانت مثيرة بالتأكيد. وإذا قارنا تقريريهما اللذين قدماهما في ٢٧ كانون الثاني/يناير بتقريريهما اليوم، للاحظنا أنه حدثت تطورات هامة جاءت بالضرورة نتيجة للخيار الحكيم والمعقول الذي اختارته السلطات العراقية في نهاية المطاف بأن تبدأ بالتعاون التام مع أفرقة التفتيش التابعة للأمم المتحدة. وبالتالي ألاحظ إحراز تقدم هام بشأن مسألة المقابلات التي أجريت داخل العراق. وألاحظ أيضا أن مشكلة الرصد الجوي بواسطة طائرات يوتو (U2) قد حُلت في نهاية الأمر. وأخيرا، ألاحظ وأرحب بسن العراق تشريعا يحظر القيام بأنشطة غير شرعية على أراضيه تكون ذات طبيعة كيميائية أو بيولوجية أو نووية.

وبالرغم من تلك النتائج، التي نرحب بها، ما زالت هناك أسئلة لم تحسم، حسبما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وتقرير أموريم، لا سيما فيما يتعلق بالمجالين الكيميائي والبيولوجي وبنظم الإيصال، وبخاصة القذائف. وفيما يتعلق بالقذائف على وجه التحديد يلاحظ وفدي من تقريري اليوم أن الآراء أستقرت بوضوح على أن مدى قذائف الصمود ٢ التي يصنعها العراق تتجاوز كثيرا مسافة الـ ١٥٠ كيلومترا التي أذنت بها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ولا بد من الإقرار بأن هذا الأمرمؤسف، لأنه يناقض إعلان العراق الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي ظل هذه الظروف، يتعين على مجلسنا الآن أن يتصدى لعدم الامتثال هذا، وهو أمر أثير بصورة منتظمة ولكن الآراء لم تستقر عليه بهذا الوضوح من ذي قبل.

وأثار وفد الولايات المتحدة، في الجلسة الوزارية التي عقدت في ٥ شباط/فبراير، قضية الطائرة الصغيرة بدون طيار التي يمكن استخدامها لإطلاق أسلحة بيولوجية. وأشار أيضا إلى قضايا أخرى معلقة. ويرغب وفدي في أن يبلغنا السيد بليكس بالمعلومات التي قدمتها بغداد بهذا الصدد.

وتعتقد الكاميرون بأن الوثائق التي قدمها العراق إلى رئيسي أفرقة التفتيش في عطلة نهاية الأسبوع الماضي قد تتضمن إيضاحات بشأن الأسئلة الرئيسية التي طرحها المجلس فيما يتصل بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي امتلكها ذلك البلد من وقت لآخر. وإذا لم يكن بالمستطاع الحصول على نسخة من جميع تلك الوثائق، فإن وفد الكاميرون يحدوه الأمل أن يتمكن السيد بليكس قريبا من أن يقدم لنا موجزا خطيا لها مشفوعا، بطبيعة الحال، بتعليقاته وتقييماته.

وفي هذه المرحلة من تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، أؤكد بالنيابة عن وفدي على ضرورة أن يواصل مجلس الأمن ضمان وحدته وتماسكه، على غرار ما فعله في الماضي القريب.

ويدل التقدم المحرز بفضل البعثة الأخيرة للسيد بليكس والسيد البرادعي على حدوث تغير ملحوظ في سلوك العراق. وتسلم الكاميرون بهذا التطور الإيجابي وترحب به. بيد أن من الملائم الإشارة إلى أن الأمين العام قال إننا ندين بهذه النتيجة، مثلما ندين بعودة المفتشين إلى العراق، إلى حد

كبير، إلى مطالب الرئيس بوش، والضغط الجماعي الواسع النطاق الذي مارسه مجلس الأمن، وإلى العزم الوطيد لمجلس قوي متحد.

ولا يمكن أن يؤدي ما أحاط بنا في الأيام الماضية من خلاف وتنافر وبلبلة إلا إلى إلحاق الضرر بفعاليتنا. وقد عوّدنا مجلس الأمن في عمله على سبل معينة للتوصل إلى اتفاق وتحقيق التواصل نعتقد أنها تتماشى تماما مع الشفافية التي تتوقعها الدول الأعضاء ويتوقعها الرأي العام العالمي من هذه الهيئة.

ولذلك ألاحظ مثلما لاحظ آخرون، وأشعر بأسف لأن هذا الوقت يبدو أنه الوقت الذي يعرف فيه كل شخص من هم أصدقاؤه. ولكن الكاميرون، البلد الذي يتسم بالانفتاح والتعددية والتنوع داخل حدوده، قد أظهر ذلك التنوع وروح الانفتاح ذاتهما في علاقاته الدولية. ولذلك، فمن المعتاد والطبيعي أن تعتبر الكاميرون جميع أعضاء المجلس من أصدقائها. ولست بحاجة إلى أن أقول المزيد.

ويحاول بلدي، الذي يفضل تسوية سلمية لمسألة نزع السلاح العراقي للدمار الشامل، اتباع نهج عملي وواقعي. وبالفعل تعتقد الكاميرون أنه في هذه المرحلة، تعتمد التسوية السلمية لهذا الموقف قبل كل شيء على تصميم العراق على التعاون الكامل والنشط مع المفتشين.

وفي أثناء مشاوراتنا، أوضح لنا بجلاء السيد بليكس والسيد البرادعي أنهما يتوقعان من العراق، إضافة إلى تعاونه الرسمي، أن يظهر تصميما راسخا وإرادة سياسية لا تتزعزع على التعاون في المستقبل مع أفرقة التفتيش. وتؤيد الكاميرون هذا الرأي وتحث العراق بشدة على مواصلة المضي قدما في المسار الذي اختاره في نهاية المطاف منذ ٩ شباط/فبراير.

والكاميرون، مثلها في ذلك مثل أعضاء آخرين في المجلس، تلقت من الوفد الفرنسي قبل عدة أيام نسخة من ورقة غير رسمية موجهة إلى رئيسيّ أفرقة التفتيش. وأود في هذه الجلسة أن أتوجه بالشكر إلى فرنسا على هذا الإسهام، الذي نرحب به. وهو إسهام يستحق الاهتمام. وما من شك في أنه سيكون مفيدا لمدوالاتنا. وفي المرحلة الحالية، تدرس بلادي بدقة محتوى هذه الرسالة انتظارا، بالطبع، للآراء الموضوعية من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وهما الجهتان اللتان وجّهت إليهما الورقة غير الرسمية.

وأود في هذا الصدد أن أركز على أنه في مشاوراتنا السابقة، أثارت الكاميرون إمكانية إجراء عمليات تفتيش أكثر كثافة شريطة توافر عدد معين من الإيضاحات. وقد طرحت على السيد بليكس في وقت سابق سؤالا، وأكرره اليوم: ما هو الحد الأدنى لعدد الخبراء المطلوبين للقيام بأعمال التفتيش المكثفة وما هي التكلفة المحتملة، حيث أنه، ضمن أمور أخرى، ستكون هناك حاجة إلى معدات فعالة على وجه خاص وذلك من أجل أعمال التفتيش في حد ذاتها وأيضا أعمال الاستطلاع الجوي؟

ويكمن التزام العراق بنزع سلاحه في لب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في نهاية حرب الخليج. ولهذا السبب تنادي الكاميرون بالتنفيذ الكامل والفوري للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وقد اتخذنا هذا القرار بالإجماع. وهو قرار نلتزم به ويمثل ركيزة عملنا الحالي. ولكن إذا أريد للآلية التي نص عليها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) أن تنجح في عملها، هناك عنصر حيوي - عنصر أساسي - وهو كما قلنا مرارا وتكرارا ونكرر اليوم: التعاون الفوري والنشط والكامل من جانب السلطات العراقية مع المفتشين.

ذلك هو السبيل الوحيد لتلك السلطات كي تظهر إخلاصها ونواياها الحسنة وتجنب العالم صراعا آخر. ولن يؤدي هذا الصراع إلا إلى تعميق معاناة الشعب العراقي- الضحية الأساسية إن لم تكن الوحيدة للتهرب والخداع من

جانب سلطات بغداد. وكما ذكرنا سابقا في هذه القاعة، أن هذا هو السبيل الوحيد لكي تتيح السلطات العراقية الفرصة لبلدها مرة أخرى أن يستعيد هويته، ويصير مرة أخرى مخلصا لمهمته ولإسمه، العراق، الذي يعني بلد الماء، أي بلد الحياة.

ومن الواضح أن أي عدم امتثال إضافي من جانب العراق لطلبات مجلس الأمن سيكون انتهاكا زائدا عن الحد، ولن تترك السلطات العراقية للمجلس أي خيار، حينما ينفد صبره، إلا اتخاذ، باتحاد وتضافر، تدابير ملائمة تلزم الجميع باحترام قراراته وفقا لأحكام الميثاق.

وفي نهاية بياني، أود مرة أخرى أن أناشد أعضاء المجلس التحلي بالوحدة والتضافر في ظل هذه الظروف العصيبة وفي هذه المرحلة الحاسمة. ويمكن أن تتأثر سلبا مصداقية المجلس ومن ثم مصداقية الأمم المتحدة ما لم نستطع أن نظل متسمين بالحصافة. وتتفق الكاميرون في الرأي مع الأمين العام حينما قال:

> ”أعرف من واقع تجربتي أن المجلس يضطلع دائما بمسؤولياته على أفضل نحو وبأكبر قدر من الفعالية حينما يتحلى أعضاؤه بالوحدة...
>
> ”وإذا تحلى المجلس بالوحدة - مثلما فعل حين اتخذ القرار ١٤٤١(٢٠٠٢) - سيكون له تأثير أكبر وفرصة أفضل في تحقيق هدفه الذي يجب أن يكون حلا شاملا يعيد الشعب العراقي، الذي عانى طويلا، إلى المجتمع الدولي“. (بيان صحفي SG/SM/8600)

إن صون السلم والأمن مهمة دقيقة وخطيرة. وهي تتطلب من المسؤولين عن إتمامها أن يتخطوا في جميع الأوقات خلافاتهم وأن يعملوا فقط لصالح السلم.

السيد غسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للسيد بليكس والسيد البرادعي على تقريريهما اليوم. وآمل أن يساعدنا التقريران على تخفيف حدة التوتر الذي يواجه العالم اليوم.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لمناقشة العراق. ما فتئت حكومة العراق موضوعا للعديد من قرارات مجلس الأمن الرامية إلى وضع حد لتهديد متصور للسلم والأمن الدوليين. وهذه هي المرة الثالثة هذا العام التي يدعى فيها مجلس الأمن للاجتماع للنظر في هذه المسألة.

وكما ندرك جميعا، عانى بلدي من الحرب على مدى ثلاثة عقود، تلك الحرب التي جلبت على الأنغوليين الكثير من المعاناة والدمار. لذلك، من دواعي سرورنا أن التقريرين اللذين استمعنا إليهما منذ قليل يعطياننا بصيصا من الأمل بأن بإمكاننا فعلا إنقاذ العالم من صراع وشيك. والجهود الجماعية للمجلس، مقترنة بضغط قوي عسكري ودبلوماسي، أدت إلى زيادة مستوى تعاون العراق مع المفتشين الدوليين. وفي هذه العملية، إننا لم نعزز نظام التفتيش فحسب بل عززنا أيضا قدرتنا على الاضطلاع بقدر مهم جدا من ولايتنا - وهي إنقاذ عالمنا من ويلات الحرب.

وفي الوقت ذاته، إننا ننهض بقضية التعددية عن طريق ترجمة الرغبة المتبادلة للمجتمع الدولي، المتسمة بالتصميم، في نزع سلاح العراق سلميا.

ونيابة عن حكومة بلادي، أود أن أكرر الإعراب عن ثقتنا بالمفتشين في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن أشكرهما على التقدم المحرز حتى الآن منذ تجديد ولايتيهما. وبالمثل، أود أن أشكر الدول الأعضاء على إسهاماتها العديدة، المادية والدبلوماسية، في هذه العملية. إن هذه الإسهامات كانت مفيدة في تعزيز وتحسين فعالية عمليات التفتيش. وفي هذا الصدد، تشكر حكومتي بوجه خاص العرض الذي قدمه السيد باول وزير خارجية الولايات المتحدة، وأعبّر عن

شعور حكومتي وقارتي بأن هذا التقدم يعبر عما يمكن تحقيقه عن طريق الدبلوماسية المستندة إلى استعداد صادق في العمل.

وفي هذا الصدد، نرحب بقبول العراق للعرض الذي قدمته جنوب أفريقيا للمساعدة في التعاون مع عمليات التفتيش، على أساس تجربة جنوب أفريقيا في نزع السلاح بالسبل السلمية. لقد اعتمدت أفريقيا موقفا واضحا من مسألة نزع سلاح العراق بالسبل السلمية. وفضلا عن ذلك، قررت البلدان الأفريقية تخليص قارتها من أسلحة الدمار الشامل، وهو مثال يمكن أن تحتذيه بلدان منطقة الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن بإمكاننا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك. ولسوء الحظ، ليس بمقدورنا أن نقول في هذه المرحلة إن العراق قد تخلص من أسلحة الدمار الشامل أو أنه شرع في طريق لا رجعة فيه لبناء مجتمع خال من برامج أسلحة الدمار الشامل. ولكننا لا نستطيع في الوقت ذاته أن نقول بشكل قاطع إن العراق ملء بأسلحة الدمار الشامل أو أية أسلحة أخرى تشكل تهديدا واضحا ووشيكا للسلم والأمن الدوليين. إن ما يمكننا أن نقوله بشكل قاطع هو أن المجتمع الدولي قد أرسل لحكومة العراق رسالة واضحة. ولذلك اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) المستند إلى استعداد صادق لاستخدام القوة من أجل تنفيذه.

والنتيجة الإيجابية التي حققناها هي أنه أصبح بمقدورنا تحقيق تعاون العراق معنا تعاونا ملموسا، كما أبلغنا بذلك المفتشان هذا الصباح، مثل الإذن باستخدام طائرات يو - ٢، والمقابلات مع العلماء والاطلاع على المزيد من الوثائق بشأن برامج أسلحته. وفضلا عن ذلك، تم سَن تشريع يحظر هذه البرامج في المستقبل، حسبما أكد المفتشان هذا الصباح. وهذا يثبت أن العراق قادر على التعاون مع المجتمع الدولي وقادر على العمل عندما يكون هناك ضغط مصمم من جانب المجتمع الدولي في حدود ولايتنا. ويشكل هذا مثالا على التقدم الذي يمكن تحقيقه عندما يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد، معبّرا عن توافق آراء وعزم المجتمع الدولي. واتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) دليل واضح على هذا.

إن استخدام القوة اليوم سيحرمنا من معلومات ثمينة يمكن جمعها من رحلات طائرات يو - ٢ ومن المعلومات المستقاة من المقابلات مع العلماء والوثائق الإضافية التي يقدمها العراق. وهذه المعلومات تشكل مدخلات ضرورية لعمليات التفتيش الاقتحامية التي طالب بها المجلس. ويتعين علينا أن نسمح للمفتشين بالوقت الكافي لجمع المعلومات اللازمة لنا لاتخاذ قرارات مستنيرة عند الاقتضاء. إن هذا الوقت هو استثمار قيِّم جدا في السلام والتعددية وصحة ميثاق منظمتنا العالمية.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول بأنني على ثقة بأن هذا المجلس يمثل ائتلافا موحدا من قِبَل المستعدين لضمان السلم والأمن الدوليين. إن قدرتنا على صون مصداقيتنا التي ستمكننا من الاحتفاظ بأهميتنا في الحفاظ على السلم والأمن في المستقبل تعتمد اعتمادا كبيرا على قدرتنا على أن نزن بدقة تبعات التدابير التي نختار اتخاذها بشكل جماعي. وأيا كان قرارنا، من الضروري جدا أن يستند إلى معلومات مقنعة وأكيدة. وأيا كان القرار الذي نتخذه بطريقة جماعية يجب أن يكون متناسبا مع خطورة القضية المعروضة علينا. وذلك القرار ليس بالضرورة أن يحظى بالشعبية؛ بيد أنه ينبغي أن يعبّر عن توافق الآراء في المجلس ويجب أن يكون له ما يبرره. إن الآثار المترتبة على الحرب تتجاوز بوضوح ما يمكن تحقيقه من وراءها. ولست بحاجة إلى تذكير الحاضرين هنا بأن الحرب تمثل طبيعة البشرية بأسوأ أبعادها.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني ويشرفني كثيرا أن أتكلم ليس فحسب نيابة عن بلد أوروبي

عريق آخر ممثل في هذا المجلس، بل أيضا نيابة عن الديمقراطية الأوروبية الجديدة الوحيدة الممثلة في مجلس الأمن، وينبغي أن أضيف أننا مسرورون جدا لذلك.

سيدي الرئيس، أود أن أشكرك على تنظيم هذه المناقشة العلنية التي تجري بعد انقضاء عشرة أيام فقط على الجلسة الوزارية التي عقدت للاستماع إلى المعلومات التي قدمها إلينا السيد كولين باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، حول برامج العراق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وصلاته بالإرهاب الدولي.

هاتان المناقشتان تعززان من الدور المركزي لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتبرزان بشكل أكبر ضرورة الحفاظ على وحدته وتصميمه من أجل نزع أسلحة العراق. ونحن حريصون جدا على مبدأ التعددية وبلغاريا ترحب بهذا النهج.

وأسوة بوفود أخرى سبقتني في الكلام، أود الإعراب عن امتناننا الكبير للعمل المكثف الهام الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق.

ونود أن نؤكد مجددا دعمنا للمفتشين في اضطلاعهم بالولاية المنوطة بهم على النحو المحدد تفصيلا في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وتدل الخبرة التي تراكمت لدى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى الأعوام الـ ١٢ الماضية على أن نجاح عمليات التفتيش يتوقف إلى حد بعيد على التعاون النشط من جانب العراق. وينبغي التسليم بأن النظام في بغداد لا يميل إلى الرضوخ إلا حين يخضع لضغط دبلوماسي وعسكري بالغ القوة.

فقد وافق العراق على الأحكام الواردة في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بفضل الضغط الذي اتحد المجتمع الدولي في فرضه. ومن هذا المنطلق، لا يزال العمل الذي يقوم به مجلس الأمن والأمم المتحدة حيال نظام بغداد هو العامل الرئيسي في كفالة التعاون العراقي مع المفتشين. كما أنه الشرط الرئيسي للتوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة.

وترى بلغاريا أن تعاون العراق حتى الآن فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لا يبعث على الارتياح. إذ تضع بغداد الشروط، ولا تظهر بوادر على التعاون الإيجابي مع المفتشين إلا حين يمارس المجتمع الدولي الضغط عليها. ويدفعنا هذا إلى أن نلاحظ مع الأسف، كما أكد بيانا رئيسي المفتشين، أن السلطات العراقية ما زالت في حالة خرق مادي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وتدل الفلسفة الكامنة وراء القرار المذكور على أن تحقيق نزع السلاح أمر يرجع إلى العراق وليس إلى المفتشين. فالمفتشون هناك للتحقق من حدوث نزع السلاح. وبالتالي فمن الضروري أن يتعاون العراق بشكل نشط وغير مشروط. ويقع عبء الإثبات على عاتق السلطات العراقية. ويجب على حكومة صدام حسين، وليس على المفتشين، أن تثبت بشكل قاطع عدم حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.

وتنتظر الحكومة البلغارية من العراق أن يقدم إجابات واضحة ونهائية على السؤال المعلق الذي يثيره تقريرا الوكالة و اللجنة، فضلا عن إجابات على الأسئلة التي يثيرها البيان الذي أدلى به وزير الخارجية كولن باول في ٥ شباط/فبراير. وتتصل أخطر المسائل، كما أشارت الوفود الأخرى، بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ونحن نمعن النظر في الأفكار الفرنسية بشأن كيفية تعزيز نظام عمليات التفتيش في العراق. ونرى أن هذا الاقتراح يتفق مع الموقف البلغاري، الذي يدعو دائما إلى اتسام عمليات التفتيش بأقصى قدر من الفعالية. ونرجو أن

تشكل الأفكار الفرنسية، كما بين وزير الخارجية دومينيك دي فيبان في وقت سابق، عنصرا من استراتيجية عامة لمجلس الأمن تنحو نحو تحقيق نزع سلاح العراق. ومن الواضح أن أحد العناصر التي لا غنى عنها في تلك الاستراتيجية هو التعاون النشط من جانب العراق.

وتؤيد بلغاريا نزع سلاح العراق بشكل كامل بالوسائل السلمية. وينبغي أن نجعل من بين أولوياتنا استخدام كافة الوسائل الممكنة للبحث عن تسوية سلمية لهذه الأزمة، بما فيها ممارسة الضغط بكافة أنواعه، سواء على الصعيدين السياسي أو العسكري، من أجل نيل هدفنا. وترى بلغاريا أن هذا الهدف ما زال ممكن التحقيق إذا وافق العراق فورا على التعاون بشكل نشط وبدون شروط مع المفتشين وامتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

لقد حذر مجلس الأمن العراق مرارا من العواقب الوخيمة المترتبة على عدم امتثاله لما طُلب إليه من نزع السلاح. ويدفعني هذا إلى ملاحظة أن المسؤولية عن أي نتائج غير مرغوبة للأزمة تقع بشكل لا لبس فيه على عاتق السلطات في بغداد.

وأي نقص، أو أسوأ من ذلك انعدام كامل، في وحدة مجلس الأمن وإصراره إزاء قضية نزع سلاح العراق من شأنه في نهاية المطاف أن يزيد الخطر المحتمل على السلام والأمن الدوليين من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل بدلا من أن يقلل هذا الخطر. وتناشد بلغاريا مجلس الأمن رسميا أن يحافظ على وحدته، فهي شرط لا غنى عنه للوصول إلى نتائج سلمية للأزمة ولتجنب التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا.

أود أن أشكر السيد بليكس والسيد البرادعي على استكمالهما بشأن عمليات التفتيش في العراق. ولم يقدما لنا فقط إحاطة عن التقدم الكبير الذي أحرز في عملهما، ولكن أيضا عن مظاهر القصور في تعاون النظام العراقي مع المفتشين. ويجب على بغداد أن تصلح أوجه القصور هذه دون إبطاء. ويجب عدم السماح للعراق بأن يمتلك أي أسلحة للدمار الشامل ونزع سلاحه تماما. ويجب على بغداد أن تتعاون بشكل نشط وكامل مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تمتثل دون قيد أو شرط لمتطلبات القرارات ذات الصلة.

وقد أبلغنا المفتشون عن التقدم الذي أحرزوه. فقد أجريت أولى المقابلات السرية مع الخبراء العراقيين بدون مرافقين رسميين. وتم حل مشكلة الاستطلاع الجوي بطائرات يو-٢. وستوضع طائرات الهليكوبتر والطائرات بدون طيارين وطائرات الميراج والأنتونوف تحت تصرف اللجنة لكفالة إجراء الاستطلاع الشامل من الجو.

وهكذا استطاع المفتشون أن يسجلوا بعض صور النجاح. وقد قلل وجودهم على أرض الواقع اليوم بالفعل من الخطر النابع من العراق. وتتمثل الحاجة الآن في اكتساب الخبرة بالتدابير الجديدة الموضوعة وتقييمها في ضوء هدفنا المشترك المتمثل في ضمان نزع سلاح العراق الكامل. ولماذا ينبغي لنا الآن أن نحيد عن هذا الطريق؟ لماذا نوقف الآن أعمال التفتيش؟ على العكس من ذلك، يجب أن يمنح المفتشون الوقت الذي يحتاجونه لإنهاء مهمتهم بنجاح.

أما كيفية الانطلاق من هذه النقطة فقد حددها القراران ١٤٤١ (٢٠٠٢) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). والأمر الحاسم يتمثل في العناصر الثلاثة الجوهرية في هذين القرارين: التعاون الكامل، والتفتيش والتحقق.

أولا، يتعين على العراق أن يتعاون مع المفتشين دون قيد أو شرط وبصورة فعالة إذا أردنا أن نتجنب المأساة التي تلوح في الأفق.

ثانيا، لا بد من جعل نظام التفتيش أكثر كفاءة. وقد تقدمت فرنسا باقتراحات محددة للغاية بشأن كيفية تنفيذ ذلك. وتتوخى هذه الاقتراحات زيادة عدد أفرقة التفتيش وتحسين الموارد التقنية الموضوعة تحت تصرفها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التوضيح الدقيق لقدرات المفتشين على التنسيق والرصد واتخاذ إجراءات ملموسة وتعزيز هذه القدرات. ونحن نؤيد هذه الاقتراحات بقوة، لأنها تساعد على كفالة الاستجابة لحجم المهمة بصورة أكثر ملاءمة.

ثالثا، هناك حاجة إلى تطوير وتوسيع آليات التحقق والرصد التي طالب بها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بالتوازي مع عمليات التفتيش. ويجب أن يؤدي نظام الرصد المستمر في الأجل الطويل إلى منع التسلح في المستقبل. ونحتاج إلى هياكل تضمن نزع سلاح العراق واحتوائه على الدوام. ويتسم ذلك بأهمية بالغة بالنسبة للمنطقة بكاملها.

كما يمكن أن يفيد تعزيز نظام التفتيش والتحقق الأمم المتحدة في الأزمات الأخرى التي تنطوي على أسلحة الدمار الشامل.

ويجب تقصي جميع الخيارات الممكنة لحل الأزمة العراقية بالوسائل السلمية بشكل كامل. وينبغي أن يتخذ مجلس الأمن وحده ما تمس إليه الحاجة من قرارات. فهو لا يزال الهيئة الوحيدة المأذون لها دوليا بذلك.

وإن القيام بعمل عسكري ضد العراق، بالإضافة إلى ما سيترتب عليه من عواقب إنسانية رهيبة، سيهدد قبل كل شيء استقرار منطقة متوترة ومضطربة. ويمكن أن تكون العواقب كارثية بالنسبة للشرقين الأدنى والأوسط.

ويتعين ألا يكون هناك أي تصرف تلقائي يفضي بنا إلى استخدام القوة العسكرية. ويجب تقصي جميع البدائل الممكنة على نحو شامل. وقد أكدت ذلك مرة أخرى حكومات روسيا وفرنسا وألمانيا في الإعلان المشترك الذي صدر يوم الاثنين. ولما تصل الدبلوماسية بعد إلى نهاية الطريق.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن، وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد محمد الدوري الممثل الدائم للعراق.

السيد الدوري (العراق): شكرا لكم وللمجلس الموقر على إتاحة الفرصة لوفد العراق للمشاركة في هذه الجلسة والتحدث أمامه ضمن الوقت المحدد.

استمعت باهتمام بالغ إلى ما عرضه السيد بليكس رئيس لجنة الأمم المتحدة للتحقق والرصد والتفتيش والسيد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك لأعضاء مجلس الأمن الموقرين. وأود أن أبين ما يلي:

قبل العراق التعامل مع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) على أساس أنه الطريق الذي سيؤدي إلى ما أطلق عليه اسم نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وقد قام العراق فعلا وبعد ثلاث جولات من المفاوضات الفنية مع الأمم المتحدة وبعد عودة المفتشين إلى العراق بتقديم كل ما في وسعه أن يصب في مفهوم تعاون العراق الفعال مع المفتشين.

وأود أن أشير بذلك إلى ما يلي: أولا، قدم العراق الإعلان المطلوب منه بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) في فترة قياسية. وتضمن كمّا كبيرا من الوثائق عن برامج العراق السابقة في المجالات النووي والكيميائي والبيولوجي ومجال القذائف. وما زلنا نعتقد بأن هذه الوثائق بحاجة إلى دراسة أعمق من قبل الجهات ذات العلاقة حيث أوردنا فيها معلومات محدّثة تجيب على العديد من

التساؤلات. ويحق لنا أن نتساءل هل تمت فعلا دراسة هذا الإعلان دراسة كافية متأنية ومتعمقة؟ أم أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في هذه الدراسات من قِبَل جميع الأطراف المعنية. ونتمنى أن يعاد النظر في هذه الملفات.

ثانيا، تم فتح أبواب العراق أمام لجان التفتيش دون قيد أو شرط. وقد فوجئ العالم كله بهذا القدر من التعاون غير المسبوق. وإن كنا نعلم أن هناك بعض الدول التي لم تكن مسرورة لهذا التعاون. فكان بعضها يتمنى لو أن العراق عرقل التفتيش أو أغلق بعض الأبواب، إلا أن هذا لم يحدث ولن يحدث لأن العراق قرر وبصدق إثبات خلوّه من أسلحة الدمار الشامل وتبديد أية شكوك في هذا الخصوص.

ونشير إلى ما أشار إليه صباح اليوم السيد بليكس والسيد البرادعي إلى أن ٦٧٥ عملية تفتيش قد جرت لحد الآن في أنحاء العراق في هذا الوقت القصير و لم يجد المفتشون أي دليل يخالف إعلانات العراق أو يدعم ما تدعيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوجود أسلحة محظورة أكد عليها السيد وزير خارجية المملكة المتحدة صباح هذا اليوم.

ثالثا، بخصوص مقابلة العلماء العراقيين، إن حكومة العراق مستمرة في تشجيع هؤلاء العلماء على قبول إجراء المقابلات. وإن قوائم إضافية بأسماء علماء آخرين قد تم تسليمها بناء على طلب السيدين بليكس والبرادعي وهناك قوائم أخرى في الطريق كما أعلم.

رابعا، تمت موافقة العراق على تحليق طائرة (يو ٢) والميراج والأنتونوف في الأجواء العراقية للأغراض الاستطلاعية. ومن المنطقي والمعقول عندما تقوم هذه الطائرات بواجبها أن تمتنع الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية عن القيام بعمليات القصف الجوي خلال تحقيق طائرات الاستطلاع هذه لأن ذلك سيؤثر على أمنها. وعلى أية حال، أصبح لدى المفتشين ستة مستويات من المراقبة الجوية، بدءا من الأقمار الصناعية ثم طائرات الاستطلاع الجوي من ارتفاعات عالية (يو ٢) ثم من ارتفاعات متوسطة (ميراج) ومن ارتفاعات منخفضة (أنتونوف٢) ثم المروحيات وغير ذلك من وسائل الاستطلاع الجوي.

وكذلك الأمر بالنسبة لتشريع الجزاء العراقي الذي اعتبر من قبل البعض قبل فترة وجيزة من الآن من العناصر الهامة في تعاون العراق. وفي الحقيقة لم يكن للعراق موقف سلبي بهذا الشأن مطلقا إلا لأسباب فنية تشريعية، وعلى أية حال فقد صدر هذا القانون اليوم لينهي حالة الجدل حول هذا الأمر وقد استغربت لقول البعض إنه لا أهمية لهذا القانون أو أنه جاء متأخرا.

أما بشأن المواضيع الأخرى، فقد سبق أن تبنت لجنة الأمم المتحدة للتحقق والرصد والتفتيش بعد إنشائها منهجا يتضمن دمج مسائل نزع السلاح المعلقة ضمن النظام المعزز للمراقبة. وكما ورد في تقريرها إلى مجلس الأمن S/2002/92. ولكن ومن أجل تسهيل مهمة لجنة التحقق والرصد والتفتيش في التعرف على هذه المسائل وحلها، قدم العراق في إعلانه الشامل في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تفاصيل وافية عن حالة وأهمية المسائل المعلقة وإمكانية حسمها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأ العراق بالتعاون الفعال مع اللجنة بعد أن وافقت مؤخرا على مناقشة هذه القضايا مع العراق وقدم لها ٢٤ وثيقة تتناول العديد من المسائل المعلقة.

وكما أشير صباح اليوم، فقد شكلت لجنتان لحد الآن من كبار المسؤولين والفنيين العراقيين لدراسة هذه المواضيع المعلقة وتقديم كل ما يمكن التوصل إليه من معلومات بشأنها. وهذا ما طالب به السيدان بليكس والبرادعي في أكثر من مناسبة.

وبعد كل هذا، نسمع ادعاءات من البعض مفادها إن العراق لم يكتف بعدم التعاون فحسب، بل إنه في حال خرق مادي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). والسؤال الذي نسأله هو أين هذا الخرق المادي؟ هل هو كما ورد في ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة السابقة والتي لم تحظ بقبول العديد من دول العالم؟ أم أن الأمر يتعلق بمفهوم التعاون الإيجابي المطلوب من العراق؟

وقد دعا العديد من الدول في هذا المنتدى إلى التعاون الإيجابي، فما هو هذا التعاون الإيجابي المطلوب؟ إذا كان التعاون يعني أن على العراق أن يظهر أسلحة الدمار الشامل فإننا نجيب على ذلك بالقول بمقولة عربية أتمنى أن تترجم بصورة جيدة أن فاقد الشيء لا يعطيه. إذا كنت لا تملك شيئا فلا تستطيع أن تقدم شيئا. فإذا لم تكن لدينا هذه الأسلحة فكيف نستطيع أن نترعها، أو كيف يمكن أن يتم نزعها وهي غير موجودة؟

ومع ذلك، فإننا ننادي مع أولئك الذين يعتقدون بأن الطريق الأفضل لحل هذه المسائل هو استمرار التعاون الفعال مع المفتشين لا مع أولئك الذين يريدون إفشال عمل المفتشين. ولعلكم اطلعتم على ما أشارت إليه صحيفة الواشنطن بوست يوم أمس عندما قالت ''لقد قوضت الحكومة الأمريكية عمل المفتشين''.

أما ما ورد بشأن قضية القذائف والتي أشار إليها العديد من أصحاب المعالي الوزراء والسفراء، فأود أن أبين، لمن لم يعرف، أن العراق هو الذي أعلن عن هذه الصواريخ في تقاريره نصف السنوية. وهو الذي أعلن عنها في إعلانه الشامل المقدم إلى المجلس الموقر. وبالتالي، فهي لم تكتشف من قبل المفتشين. وما زال العراق يؤكد أن هذه الصواريخ التي سلمت إلى القوات المسلحة لا يتجاوز مداها ١٥٠ كلم. وقد نوقش هذا الموضوع مع خبراء لجنة التحقق والرصد والتفتيش مؤخرا ومع ذلك فإن العراق يرى إمكانية التعامل مع هذا الموضوع لحله فنيا. وعليه، فليس من المنطق اتهام العراق بأنه يتجاوز المدى المسموح به طالما أنه يتعامل بشفافية تامة في هذه الأمور وإن منشآته وميادين اختباره مفتوحة وتحت الرقابة. ويقترح العراق في هذا الصدد أن الإطلاق التجريبي يمكن أن يتم من خلال اختيار عشوائي للتأكد من المدى المعلن عنه. ومع هذا أقول إن إمكانية التحاور مفتوحة بين الفنيين في العراق وفنيي لجنة التحقق والرصد والتفتيش للتوصل إلى حل يرضي الجميع في هذا الخصوص.

أما بشأن موضوع الـ VX والأنثراكس الذي أشير إليه كذلك، فلقد قدم العراق مقترحات عملية لحل هذه المسائل من ضمن المسائل المعلقة التي تتعلق بالـ VX والأنثراكس وببعض السلائف الكيميائية، وكذلك بمعلومات تتعلق بالأوصاف الزرعية. واقترح العراق التحقق من الكميات المدمرة من الـ VX والأنثراكس من خلال حساب كميات المواد المتحللة في مواقع التدمير الإنفرادي التي قام بها العراق في بداية عام ١٩٩١. وإن هناك إمكانية لقياس الكمية التي دمرت وإجراء التحقق بشكل عملي ومطابقة ذلك مع ما ورد في إعلان العراق. إذن الأمر يحتاج إلى جهد ومثابرة لصعوبته.

في الختام، وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الأصوات الدولية مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالاحتكام إلى العقل، واحترام الشرعية الدولية والسلام، تواصل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حشودها العسكرية ضد العراق والتهديد بالحرب عليه متجاهلة بالطبع القانون الدولي وحقوق الشعوب.

ونود أن نؤكد هنا أمام المجلس الموقر أن العراق قد اختار طريق السلام. واختار طريق التوصل إلى حلول ترضي

المجتمع الدولي. ونحن مستعدون لتقديم كافة السبل للمساعدة على توضيح الصورة الحقيقية لتفادي ما يريده أصحاب الغرض السيئ في إشعال حرب في العراق والمنطقة يعرف أولها ولا يعرف آخرها لتحقيق أهداف باتت معروفة ذات طابع سياسي واقتصادي.

ونتمنى يا سيادة الرئيس أن يتبع مجلس الأمن ما ترغب به الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو إعطاء المفتشين دورهم الكامل للقيام بواجباتهم من خلال اختيار طريق الحوار والتعاون الفعال الذي يقود إلى السلام بدلا من الحرب. ولذلك، نطلب جديا من مجلس الأمن الموقر أن ينظر كذلك في موضوع رفع الحصار الظالم المفروض عليه وأن ينفذ التزاماته باحترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه ، بالإضافة إلى مواصلة العمل على إنجاز هدف نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بكاملها تنفيذا للفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الدائم للعراق على بيانه. ولا يوجد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وقبل أن أرفع الجلسة أود أن أذكر أعضاء المجلس بالجلسة السرية التي ستعقد بعد هذه الجلسة بفترة قصيرة. وكما سبق الاتفاق عليه ستتيح هذه الجلسة السرية الفرصة لأعضاء المجلس لإجراء المزيد من تبادل وجهات النظر حول المسألة المطروحة على المجلس. وبالتالي، أدعو كل الدول غير الأعضاء في المجلس وجميع المراقبين وأفراد وسائل الإعلام إلى مغادرة هذه القاعة.

سنستريح لمدة ١٥ دقيقة قبل عقد جلستنا السرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.